العلاقة بين ظاهرتى النصب والجر
فى الدرس النحوى والاستعمال

د/ ممدوح عبد الرحمن الرمالى

رقم الإيداع
١٦٧٦٣ / ٢٠٠١ م

إهـــــــــداء

إلى معلمتي الأصيلة السيدة / **جليلة حسنين منصور** التي علمتني أبجديات الحياة والمعرفة،وشمعتي التي تضئ لي السبيل بعد أن أُظلمت عيناي وشراعي الذي يشق لي الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبيّ ، وكهفي الذي أخفي فيه ضعفي عن أعين الناس ، وساعدي وعوني يوم لم ينفعني جهدي واجتهادي ، وصديقتي بعد أن دفنت أصحابي في التراب ومركبي الذي يقلني بعد أن ضاق الطريق بقدميّ

فعدت كذي رجلين ، رجل صحيحة

ورجل رمي فيها الزمان فشلت

وكنت كذات الظلع لما تحاملت

علي ظلعها بعد العثار استقلت

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُم وَرَسُولُه وَالمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدّونَ إلى عَالِمِ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِئُكُم بِمَا كُنْتُم تَعْمَلُون ﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيم

١-[أ] الموضوع:

تقاربت ظاهرتا النصب والجر نتيجة لفكرة العامل النحوى من ناحية ، والعلامات الإعرابية من ناحية أخرى لكنّ التقارب خضع فى الأصل لظواهر استعمالية منها اختلاف الأفعال فى طريقة التعدى ، وإمكانية حذف حرف الجر للتخفف وتبادل الوظائف النحوية وخضوعها لحرف الجر الذى بحذفه تصبح المكونات منصوبة أى مفاعيل وبثبوته تصبح مجرورة ، أو يتحول التركيب الفعلى إلى مركب اسمى إضافى بفعل حذف حرف الجر من هيئة التركيب .

كما أن قسطاً من المنصوبات يحمل فى داخله ، أو فى أعماقه حالة الجر الإعرابية ، حتى يمكن للباحث الذهاب إلى أن النصب والجر صنوان ، فكلاهما – على الأقل – بديل للآخر ، إن لم يكن أحدهما غطاء للآخر ، والآخر عمقاً له .

فالمعنى المعبر عنه بالنصب لا يتغير إن عبر عنه بالجر . وعلاقات الوظائف – وهى تمد الجملة بالمعنى الأساسى بعدِّها معنى عميقاً لها – قد يكون مشروطاً بشروط دلالية معينة حتى يصحّ وضعه فى هذه الوظيفة النحوية أو تلك ، مع الشروط التى تحددها البنية الأساسية من الصيغة والرتبة والورود النحوى والعلامة الإعرابية وغيرها من الشروط اللغوية التى بناء عليها يمكن أن يقال إن هذه الكلمة " فاعل " أو " حال " أو نعت ، واشتراط أن يكون " الحال " مشتقاً ، واشتراط أن يكون " التمييز " جامداً ، وهذه كلها شروط تتعلق بالصيغة ، وأما شرط الورود ، فالمراد به هنا أن يشترط أن ترد الكلمة المعينة مصاحبة لصيغة معينة ، وهذه تعد شروط ورود لفظية .

وهناك شروط معنوية كاشتراط أن يكون التمييز بمعنى " من " واشتراط أن يكون الظرف متضمناً معنى " فى " وهكذا . وهناك بعض الجمل التى حُذف منها حرف الجر ، فأدى ذلك إلى نصب الكلمة ، وهو ما أطلق عليه النحاة : النصب على نزع الخافض فى مثل : سافرتُ الشامَ ، وذهبتُ المسجدَ ، وانطلقتُ الصيفَ ، فقد كان أصل هذه الجمل ، سافرتُ إلى الشام ... إلخ ، لكن الذى حدث هو حذف حرف الجر ، وهو تخفيف بالحذف نتج عنه تخفيف آخر ، وهو تحويل حركة

الكسر فى " الشام " و " المسجد " و " الصيف " إلى حركة الفتح ، والفتح أخف من الكسر ، فكان هذا تخفيفاً من وجهين .

وهذا النوع من الحذف له دلالة مهمة عند بعض المحدثين ، منهم الدكتور / إبراهيم السامرائى الذى يقول : " ومسألة نزع الخافض فى العربية وانتصاب الاسم بعد سقوط الجار شيء يشير إلى أن الأصل فى الأفعال اللزوم ، ثم يتخفف فى الاستعمال فيصبح الفعل متعدياً [١] ، ووصل إلى نتيجة يقول فيها " يتبين لنا أن الفعل لازم مكتف بمرفوعه ، نحو : كرم زيد ، وحسن عمرو ، وقام بكر ، ولازم يتعدى إلى مفعوله بحرف جر ، ثم يتوسع فى هذا طلباً للخفة ، والإيجاز سيراً مع العربية التى جرت على هذه الناحية ، فصارت سمة من سمات البلاغة " [٢] .

لا يُزادُ من حروف الجرّ إلا " من والباء والكاف واللام " . وزيادتها إنما هى فى الإعراب ، وليست فى المعنى ؛ لأنها إنما يُؤتى بها للتوكيد . أما الكاف ، فزيادتها قليلة جداً ، وقد سمعت زيادتها فى خبر " ليس " ، كقوله تعالى : ﴿ ***لَيسَ كَمِثْلِه شَيء*** ﴾ [٣] ، أى : " ليس مثله شيء " ، وفى المبتدأ ، كقول الراجز : " لواحق الأقراب فيها كالمَقَقْ " وزيادتها سماعية .

وأما اللام فتزاد سماعاً بين الفعل ومفعوله ، وزيادتها فى ذلك رديئة ، قال الشاعر :

وملَكْتَ ما بيْن العِراقِ ويثْرِبِ	***مُلْكًا أجارَ لِمُسْلِمٍ ومُعَاهِدِ***

أى : أجار مسلماً ومعاهداً .

وتزاد قياساً فى مفعولٍ تأخَّرَ عنه فعِلُهُ تقويةً للفعل المتأخر لضعفه بالتأخر ، كقوله تعالى : ﴿ ***الذين هم لربهم يرهبون*** ﴾ [٤] ، أى ربهم يرهبون ، وفى مفعول المشتق من الفعل تقوية له أيضاً ؛ لأن عمله فرع من عمل فعله المشتق هو منه ، كقوله تعالى : ﴿ ***مصدقًا لما معهم*** ﴾ [٥] ، أي : مصدقاً ما معهم ، وقوله : ﴿ ***فعّالٌ لمَا يُريد*** ﴾ [٦] ، أي : فعال ما يريد .

وأمَّا " مِن " فلا تزاد إلا فى الفاعل والمفعول به والمبتدأ ، بشرط أن تُسبق بنفى أو نهى أو استفهام بـ" هل " ، وأن يكون مجرورها نكرة .

وزيادتها فيهنَّ قياسية ، ولم يشترط الأخفش تقدُّم نفى أو شبهه ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ ***ويُكَفر عَنْكم منْ سَيِّئاتكم*** ﴾ [٧] ، وقوله : ﴿ ***فكلوا ممّا أمْسَكْن عليكم*** ﴾ [٨] . و " من " فى هاتين الآيتين تحتمل معنى التبعيض أيضاً .

وبذلك قال جمهور النحاة ، وأقوى من هذا الاستشهاد الاستدلال بقوله تعالى : ﴿ ***ويُنَزِّلُ من السماءِ من جبالٍ فيها من بَرَدٍ*** ﴾ [٩] ، فمن فى قوله : " مِنْ برد " لا ريب فى زيادتها ، وإن قالوا : إنها تحتمل غير ذلك ؛ لأنَّ المعنى : أن يُنزِّلَ بَرَداً من جبالٍ فى السماء . فزيادتها فى الفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ ***ما جاءَنَا من بَشيرٍ*** ﴾ [١٠] . وزيادتها فى المفعول ، كقوله : ﴿ ***تُحِسُّ منهم من أحدٍ*** ﴾ [١١] ، وزيادتها فى المبتدأ ، كقوله : ﴿ ***هلْ من خالقٍ غيرُ اللهِ يرزُقُكم !*** ﴾ [١٢] .

وأما الباء فهى أكثر أخواتها زيادةً ، وهى تزادُ فى الإثبات والنفى ، وتزاد فى خمسةِ مواضع :

[١] فى فاعل " كفى "، كقوله تعالى: ﴿ ***وكفى بالله وليّاً ، وكفى بالله نَصيراً*** ﴾[١٣].

[٢] فى المفعول به ، سماعاً ، نحو : " أخذتُ بزمامِ الفَرَس " ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ***ولا تُلقُوا بأيْديكُمْ إلى التَّهلُكة*** ﴾ [١٤] ، وقوله : ﴿ ***وهُزِّى إليك بجذعِ النَّخلة*** ﴾ [١٥] ، وقوله : ﴿ ***ومَنْ يُرِدْ فيه بإلحادٍ*** ﴾ [١٦] ، وقوله : ﴿ ***فطَفِقَ مَسْحَاً بالسُّوقِ والأعناقِ*** ﴾ [١٧] .

ومنه زيادتها فى مفعول " كفى " المتعدية إلى واحدٍ ، كحديث " كفى بالمرء إثماً أن يُحَدِّثَ بكل ما سَمِعَ " . وتزاد فى مفعول " عَرَفَ وعَلِمَ – التى بمعناها – ودَرَى و جَهِلَ وسَمِعَ وأحَسَّ " .

ومعنى زيادتها فى المفعول به سَمَاعاً أنها لا تزاد إلا فى مفعول الأفعال التى سُمِعَت زيادتها فى مفاعيلها ،فلا يُقاسُ عليها غيرها من الأفعال . وأمَّا ما وَرَدَ ، فلك أن تزيد الباء فى مفعوله فى كل تركيب .

[٣] فى المبتدأ ، إذا كان لفظ " حَسْب " ، نحو : " بِحَسْبِكَ درهمٌ " ، أو كان بعد لفظ " ناهيك " ، نحو : " ناهيكَ بخالدٍ شجاعاً ، أو كان بعدَ " إذا " الفُجائية ،

نحـــو : " خرجتُ فإذا بالأستاذِ " ، أو بعدَ " كيف " ، نحو : كيفَ بكَ " ، أو بخليل إذا كان كذا وكذا ؟ " .

[٤] فى الحال المنفى عَاملُها ، وزيادتها فيها سماعية ، كقول الشاعر :

فمـــا رجعت بخائبَةٍ رِكـــابٌ حكيمُ بْنُ المسيِّبِ مُنْتَهاها

وقول الآخر :

كَائِنْ دُعيتُ إلى بأساء دَاهمَةٍ فَما انبعَثْتُ بمزءُودٍ ولا وَكَل

وجعل بعضهم زيادتها فيها مقيسة ، والذوق العربى لا يأبى زيادتها فيها .

[٥] فـــى خـــبر " ليسَ و مَا " كثيراً ، وزيادتها هنا قياسية ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ ***أليسَ اللهُ بكافٍ عبده*** ﴾ [١٨] ، وقوله: ﴿ ***أليسَ اللهُ بأحْكَمِ الحَاكمين*** ﴾[١٩] والـــثانى كقوله سبحانه : ﴿ ***وما ربّك بظلّامٍ للعبيد*** ﴾ [٢٠] ، وقوله : ﴿ ***وما اللهُ بغافلٍ عمّا تعملون*** ﴾ [٢١] .

وإنمـــا دخلـــت الباء فى خبر " إنّ " فى قوله تعالى : ﴿ ***أوَ لَمْ يَرَوا أنَّ اللهَ الذى خَلَقَ السموات والأرض ، ولَم يَعىَ بخَلْقهنَّ ، بقادرٍ على أن يُحييَ الموتى ، بلَـــى ، إنـــه علـــى كـــل شيء قدير*** ﴾ [٢٢] ؛ لأنه فى معنى " أوَ لَيْسَ " بدليل أنه مُصَـــرحٌ به فى قوله عز وجل : ﴿ ***أوَ ليسَ الذى خلق السموات والأرض بقادرٍ على أن يخلق مثْلَهم ، بلى ، وهو الخلاق العليم*** ﴾ [٢٣] .

قد يتوهم الشاعر أنه زاد الباء فى خبر " ليس " أو خبر " ما " العاملة عملها ، فيعطف عليه بالجرِّ توهُّماً ، وحقُّه أن ينصبَهُ ، كقوله :

بَدَا لِيَ أنـى لَستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سَابقٍ شيئًا ، إذا كان جائيا [٢٤]

وقول الآخر :

أحقًا ، عباد الله ، أنْ لستُ صَاعدا ولا هابطـــا إلَّا علـــىَّ رَقيبُ

ولا سالكٍ وحدى ، ولا فى جَماعَةٍ من النـاسِ، إلّا قيلَ : أنتَ مُريبُ

وقول غيره :

مَشَائيمُ لَيْسُوا مُصْلحين عَشيرَةً ولا نـاعبٍ إلَّا ببَيْنٍ غُرابُها [٢٥]

فـالخفض فـى " سـابق ، وسالك ، وناعب " على توهم وجود الباء فى " مدرك ، وصاعد ، ومصلحين " . والجر على التوهم سماعى لا يقاس عليه .

[ب] أهمية البحث :

تتمـثل أهمـية هذا البحث فى أنها تبين أن التلاحم بين المفردات ووظائفها الـنحوية فـى الجملة تفاعل عقلىّ صوتى فى وقت واحد ، وبعبارة أخرى ، هو تفاعل دلالى نحوىّ معاً لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ؛ لأن المفردات من غير نظام نحوى يحكمها ويربط ما بينها لا يتأتى لها اجتماع .

والنظام النحوى من غير مفردات تقوم به وتحقق وجوده العقلى وعاء فارغ ولا يقوم إلا فى عقول أبناء اللغة ، ولا يجد سبيلاً لتحقُّقه إلا فى الجمل التى ينطق بها أبناء اللغة ، أو يكتبونها ، وبينهم اتفاق جماعى عليها .

ومـن هنا ، حرص النحويون العرب على أن يفرقوا بين مصطلحين هما : "الكلام " وهو عندهم عبارة عن كل لفظ مفيد يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه ، وهو الذى تحقق فيه وجود مفردات لغوية منظومة فى علاقات نحوية .

وثـانى المصـطلحين هو " القول " ويطلقونه على الكلمة المفردة ، وعلى المفردات المركبة بلا فائدة ، وأيضاً على المركب المفيد . فكل كلام قول ، وليس كـل قـول كلاماً ، فالكلام عندهم هو مربط الفائدة ومعقد الاهتمام ؛ لأن القول قد يكون مفردات بلا رابط نحوى يؤلف بينها ويستخرج معناها .

[ج] مشكلة البحث :

تتمـثل مشـكلة البحث فى أنَّ التحليل النحوى الدقيق يحتاج إلى أكثر من عـامل ومنه استقامة الشكل وصحة الصناعة ، فاستقامة الشكل وصحة الصناعة تحددها ضوابط وقيم خلافية عامة بعضها ينتمى إلى الصرف وبعضها ينتمى إلى الـنحو ، إذ يرى ابن هشام أنه على المعرب أن يراعى الشروط المختلفة بحسب الأبواب ، وأورد ستة عشر نوعاً من هذه الضوابط والقيم الخلافية ، وأشار إلى ما وقع فيه الوهم للمعربين لعدم مراعاة تلك الضوابط والقيم (٢٦) .

فمن الضوابط والقيم الصرفية :

[أ] اشـــتراط الجمـــود لعطف البيان ، والاشتقاق للنعت ، ولذا خطيء الزمخشرى لإعـــرابه : ﴿ *مَلِكِ النَّاسِ . إِلَهِ النَّاسِ* ﴾ [٢٧] عطف بيان ، وقيل الصواب أنهمـــا نعـــتان [٢٨] ، وخطـــيء قول كثير من النحويين فى : مررت بهذا الرجل ، أن الرجل نعت ، والحق أنه عطف بيان لجموده [٢٩] .

[ب] اشـــتراط الـــتعريف لنعت المعرفة ، والتنكير للحال والتمييز ، وأفعل من ، ونعت النكرة ، ولذا خطيء قول مكى فى قراءة ابن أبى عبلة : ﴿ *فإنه آثمٌ قَلْـبُه* ﴾ [٣٠] بالنصـــب أن قلـــبه تميـــيز ؛ لأن التمييز لا يكون معرفة ، والصواب أنه شبه بالمفعول به [٣١] .

ومـــن أجـــل تحـــرى النحويين استقامة الشكل وصحة الصناعة قال بعض النحوييـــن إن " أعمالاً " فى قوله تعالى : ﴿ *بالأخسرين أعمالاً* ﴾ [٣٢] مفعول به ، وأحس ابن خروف أن ذلك لا يستقيم صناعة ؛ لأن خسر لا يتعدى ، وقال سيبويه أعمـــالاً مشبه بالمفعول به ، ويقرر ابن هشام أن أعمالاً ليس مفعولاً به ؛ لأن اسم التفضـــيل لا ينصـــب المفعول به ، سواء أكان فعله متعدياً أم لازماً ، وليس شبهاً بـــالمفعول بـــه ؛ لأن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل ؛ لأنه لا تلحقه علامات الفروع إلا بشرط ، ويقول الصواب أنه تمييز [٣٣] .

وقد يحذف الجار سماعاً فينصب المجرور بعد حذفه تشبيهاً له بالمفعول به ، ويسمى المنصوب على نزع الخافض ، نحو قوله تعالى : ﴿ *أَلا إِنَّ ثموداً كفروا رَبَّهم* ﴾ [٣٤] ، أى : كفروا بربهم ، والنصب بعد الحذف السماعى واجب ، خلافاً للحذف القياسى ، وقد شذ بقاء الجر بعد الحذف السماعى فى قول الفرزدق يهجو جريراً :

إذا قيل : أىّ الناس شرٌّ قبيلةٍ ؟

أشارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أى : إلى كليب .

ويُعـــربُ المتوســـع فيه منصوباً [٣٥] على نزع الخافض ، وذلك أولى من قولهم : مفعول به على الشذوذ ؛ لأن ذلك يوهم معه تعدى الأفعال للمفعول ؛ مما جاز أن يؤدى إلى القياس ، فالنصب على نزع الخافض أولى .

وهـــناك نوع كثير الورود من الأفعال استعمل تارة بحرف جر ، واستعمل بغير حرف الجر تارة أخرى ، وهو قسمان :

[أ] سماعي : ، نحو : [نصحت زيداً ولزيد] ، و [شكرت له وشكرته] ، [كِلْتُ له وكِلْتَهُ] ، [وزنت له وزنته] [٣٦] .

وقـــد اخـــتُلِفَ فى أصل هذه الأفعال ، أهى متعدية بالحرف ، أم بنفسها ؟ ففـــريق يرى أنها متعدية بالحرف ، ويؤيده السهيلى [٣٧] ، فيرى أن المفعول فى الأفعـــال السابقة محذوف ، والفعل متعدّ بحرف الجر ؛ لأن [نصح] مأخوذ من قولهم : [نصح الخائط الثوب] ، إذا أصلحه وضم بعضه إلى بعض ، ثم استعير فى الرأى فقال : [نصحت له رأيه] ، ثم تُوسّع فى الفعل وأُسقِط الحرف ، فقيل : [نصـــحت زيـــداً] ، وكذلـــك [شكرت] ، فهو مأخوذ من [شَكَرَتْ بطنُه] إذا امـــتلأت ، والأصل [شكرت لزيدٍ فضله] ، ثم يحذف المفعول فنقول :[شَكَرْتُ لـــزيدٍ] ، ثـــم يحـــذف الحرف فنقول : [شكرتُ زيداً] ، وأما [كلت] لزيد أو [وزنـــت له] ، فمفعولهمـــا غـــير [زيـــد] ؛ لأن مطلوبهما ما يكال أو يوزن ، فالأصل دخول اللام ، ثم قد يحذف لزيادة فائدة .

فـــى حيـــن أن هناك من يرى [٣٨] أن تلك الأفعال متعدية بنفسها ،ودخل الحرف زيادة للتوكيد . وظهر هذا الخلاف أكثر ما ظهر فى الفعل [دخل] ، ومن ثمّ اختلف النحاة فى [دخلت الدار] [دخلت فى الدار] ، فيرى " ابن يعيش " أنه لازم للـــزوم ضـــده ، وهو [خرج] ، كما أن مصدره يأتى على زنة [فعول] ، وهـــذه الصيغة غالباً ما تأتى مع الأفعال اللازمة ، كـــ [دخول ، خروج] [٣٩] ، إلا أنـــه كثر فيه حذف الجار ونصب المجرور على الاتساع . ويعلل ذلك " محيي الديـــن " فـــيقول : [إن التوسع فى هذه الأفعال كثير وما يشبهها ؛ لأن ليس فيها دلالـــة علـــى معـــنى المعمول المتوسع فيه ، ومن عدّاه بحرف الخفض . هذا هو

الأصـــل ؛ إلا أنـــه لكـــثرة استعماله وشيوعه فى اللغة ، أسقطوا الحرف ونصبوا المجرور على نزع الخافض] [٤٠] .

فـــى حيـــن يعترض " المبرد " على هذا النصب ، ويرى أن [الدار] فى [دخلـــت الدار] مفعول به مباشر ، وليس متوسعاً فيه . ويدلل على ذلك بقولهم : "الدار دخلتها " " الحجرة قعدتها " ، فلما كان فى الفعل ما يدل على المعمول فيه ، كـــان مفعولاً له ، فيقول : [ألا ترى أن " دخلت " إنما هو " دخلت المسجد " و " دخلت البيت " وقال الله عز وجل﴿ *لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ* ﴾[٤١] وهو فى التعدى كقولك : [عمَّرت الدار] ، [هدمت الدار [؛ أنه فعل وصل منك إلـــيها ، مـــثل [ضـــربتُ زيداً] ، فعلى هذا تجرى هذه الأفعال فى المخصوص والمـــبهم ؛ وبذلـــك فـــالفعل [دخل] يكون متعدياً بنفسه ، فيعمل فى المفعول به مباشرة " .

ويجمـــع ذلك بين الظرف المخصوص كـــ [دخلت المسجدَ] ، المُبهم كـــ [جِئْـــتَ حِيناً ، جلَسْتُ وقتاً] ، هذا هو رأى " أبى العباس " [٤٣] و " الجرمى " و "الأخفـــش " . أما " الرضى " فيرى أن [دخل] يتعدى بنفسه قياساً مع الظروف المبهمة ، وسماعاً مع الظروف المختصة ، فيذكر أن : كون " دخلت " إنما تختص بتعديها المباشر فى الأمكنة ، فإذا كانت مبهمة كان النصب قياساً ، أو مختصة كان على غير قياس ، وأما فى غير الأمكنة فلابد من " فى " [٤٤] .

وبذلـــك تكـــون الظروف المبهمة منصوبة على الظرفية قياساً ، وإن كان معمول [دخل] غير ظرف فهو يلزم الحرف ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ *فَادْخُلِي فِـــي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي* ﴾ [٤٥] ، فلاستحالة أن يتصور [العباد] ظرفاً يقع فيه الدخـــول ، لزم ذكر الحرف ، أما [الجنة] فلكونها ظرفاً حقيقياً مختصاً كثر معه الحـــذف [٤٦] ، واللغتان صحيحتان ، فى حين أن هناك رأياً ثالثاً يتوسط الرأيين ، وينص على كونها قسماً مستقلاً بنفسه ، يقع بين اللازم والمتعدى .

قــال " الخضـــرى " [أن يتعدى تارة بنفسه ، وتارة بالحرف ، مع شيوع الاســتعمالين كـــ [شكرته وشكرت له ، نصحته ونصحتُ له] واسطة ، وهو الأصح][47] . ويؤيده " ابن هشام "[48] فى هذا الرأى ، ويساوى بين الاستعمالين: [ب] قياســى : نحــو [دعــوتُ فلاناً وبفُلان] ، [جئته وجئت إليه] ، [اشتقتك واشــتقت إليك] [حللت الدار وبالدار] [49] ، والخفض أو الجر هو أدنى مراتب الإعراب .

وهــو عــند قدامى النحاة علم بالإضافة ، وهو كذلك عند الأستاذ إبراهيم مصطفى ، فقد تابعهم فى هذه المسألة . أهو حقاً علم الإضافة .

وقد يبدو لنا أن نسأل : كيف يكون الخفض أو الجر علم الإضافة ؟

والواقــع أنهــم يــريدون بالإضـــافة كلا الحالين فى الاسم المجرور . أما الإضـــافة بمعناها الواضح المعروف ، فقد لا يحتاج الكلام فيها إلى دليل ، ولكن تبقى الحروف حروف الجر أو حروف الخفض .

هــل من سبيل إلى إلحاقها بالإضافة ؟ إنهم يحاولون ذلك ، ولكن بأسلوب يجانبهم فيه الصواب، ذلك أنهم يسمون هذه الحروف – بسبب هذه القاعدة العامة– حروف الإضافة .

وأيــن مــنها الإضافة ؟ لقد قالوا إن هذه الحروف حروف إضافة ؛ لأنها تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء ؟

وأين هذا من معنى الإضافة ؟ وهم يعرفونها بأنها نسبة على سبيل الملك أو الظرفية أو البيان أو غير ذلك ؟

وأيــن هــذه العلاقـــة التى تقوم بين اسمين ينسب أحدهما إلى الآخر ، من العلاقـــة بيــن حرف من حروف المعانى باسم يقع من التركيب فى الحقيقة موقع مفعولية لا يباشر فيها الفعل أثره إلى المفعول .

إن العلاقـــة بيــن الحرف والاسم لا تختلف فى جملتها عن علاقة حروف المعانى الأخرى بالأسماء وآثارها فى الأسماء .

وهــذا الأصــل الذى وضعه القدامى وتابعهم فيه الأستاذ إبراهيم مصطفى ليس أصلاً مطرداً بحال من الأحوال . فليس الجر أو الخفض علم الإضافة فحسب ، وإنما هو علم لحال أخرى قد تكون أكثر وأوسع تردداً فى الكلام من الإضافة ، وهى حالة الجر أو الخفض بالحروف .

وحالــة الخفــض أدنى أحوال الإعراب وأخفض مراتبه ؛ لأن الاسم فيها يكــون فى أدنى منزلة من الكلام ، فهو ليس بذى مكان فى الكلام إلا مكان النسبة إليه ، فقولنا : قرأتُ كتابَ زيدٍ مثلاً ، لا مكان لزيد فى الكلام ولا وظيفة له إلا أنه منســوب إليه الكتاب ، وليس له من وظيفة فى الكلام غير ذلك ، والكلام قد يقبل الاستغناء عنه ، ثم يبقى كلاماً ذا معنى يحسن السكوت عليه .

والخفض مرتبة إعراب تكون فيها الأسماء فى حالتين ، حالة الإضافة وهى النســبة الــتى سلف الكلام فيها ، وحالة أخرى هى التى قد يصح أن نسميها حالة المفعولية غير المباشرة أو غير الصريحة .

ونعــنى بذلــك أن يكــون الاســم مــتأثراً مقيداً بمعنى الحرف كالظرفية والاســتعلاء والملك ، ونحو ذلك . فإذا قلنا [دخلت فى البيت] ، فالبيت مفعول ، ولكــنه مفعول بمعنى الظرفية ، وإذا قلنا ذهبت إلى البيت ، فالبيت مفعول بمعنى انتهاء الغاية .

وحق المفعول أن يكون فى المرتبة الوسطى ، مرتبة النصب ، إذا قام بذاته وتجرد لوقوعه فى هذا الموقع من الكلام ، فإذا استُعِينَ على معنى المفعولية بمعنى آخر انتقل إلى مرتبة أدنى من مرتبة النصب .

وقــد أدرك النحويون العرب الفرق بين البيان التصنيفى والبيان الوظيفى ، فالبــيان التصــنيفى يجعــل المعــنى قائماً بنفسه ويخبرنا بالقيمة الذاتية الخاصة للمكونات التى تكون تصورات أو مفاهيم غير ترابطية ، أما البيان الوظيفى فإنه لا يكون معنى قائماً بنفسه ، بل يخبرنا بالصلة بين بعض المكونات للتركيب الذى يقع فيه .

والبيان الوظيفى يتجه لبيان الوظيفة النحوية للكلمة فى التركيب كالفاعلية والمفعولية والحالية والنعتية والإضافة ... ولا يصح الاكتفاء بالقول بأن الكلمة مضاف أو ضمير ... إلخ ؛ لأن الاقتصار على ذلك لا يعلم إلى أى باب من أبواب النحو تنتمى الكلمة وتقوم بوظيفة .

ويتصل بهذا البيان الوظيفى تأثير الكلمة فيما بعدها فيحددون نوع العمل وعمله ووظيفته فى الجملة ... إلخ .

٢-[أ] المعنى وتحليل الجملة:

يمكن تحديد الخطوط العامة لتحليل الجملة فى التعويل على المعنى :

لم يقف النحويون العرب عند حدود الشكل ، بل عولوا على المعنى ، وقد بدا ذلك فى تعريفهم للجملة بأنها كل كلام مفيد مستقل [٥٠] ، ومن ثم كان المعنى منطلق إعراب الجملة أو تحليلها ، يقول ابن هشام : وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً [٥١] .

ويطلق المعنى فى الدرس اللغوى الحديث ، ويراد به ثلاثة أمور :

الأول: المعنى المعجمى للكلمة .

الثانى: المعنى الاجتماعى أو معنى المقام .

الثالث:المعنى الوظيفى وهو وظيفة الجزيء التحليلى فى النظام أو فى السياق.

والذى عناه النحويون بأنه أول واجب على المعرب إدراكه من هذه الأمور الثلاثة هو المعنى المعجمى ، والمعنى الاجتماعى أو معنى المقام ؛ إذ بهما يمكن تحديد المعنى الوظيفى .

ويقول المبرد : ألا ترى أنك لو قلت : أنا عبد الله منطلقاً لكان المعنى فاسداً ؛ لأن هذا الاسم لا يكون لى فى حال انطلاق ويفارقنى فى غيره ، ولكن يجوز أن نقول : أنا عبد الله – مصغراً نفسك لربك – ، ثم تقول آكلاً كما يأكل العبيد وشارباً كما يشرب العبيد ؛ لأن هذا يؤكد ما صدرت ، وكذلك لو قلت مفتخراً أو

مواعـــداً : أنـــا عبد الله شجاعاً بطلاً ، وهو زيد كريماً حليماً ، ومن غير المعنى الاجتماعى أو معنى المقام كان التركيب فاسداً .

وقـــد أدى معـــنى المقام دوراً فى التحليل النحوى ؛ إذ فى ضوئه يمكن أن تفسر الكثير من اختلاف النحويين فى تحديد المعانى الوظيفية للكلمات .

ويـــرى الدكـــتور تمام حسان أن المعنى الأول – وهو المعنى الوظيفى – "مجموعـــة مـــن المعـــانى النحوية الخاصة ، أو معانى الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة ... إلخ .

وهـــذه المعانى الخاصة تحتاج إلى مجموعة من العلاقات التى تربط بينها [أى بيـــن المعـــانى الخاصة] حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها ، وذلك كعلاقة الإسناد وعلاقة التخصيص ، وعلاقة النسبة ، وعلاقة التبعية .

وهـــذه العلاقات فى الحقيقة قرائن معنوية على معانى الأبواب الخاصة[٥٢] ومـــنها علاقـــة التخصيص – ويقصد بها المنصوبات – علاقة سياقية كبرى ، أو قريـــنة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها ، وهى قرينة التعدية وتـــدل علـــى المفعـــول بـــه ، وقرينة الغائية وتدل على المفعول لأجله ، وقرينة الملابســـة وتدل على الحال ، وقرينة التفسير وتدل على التمييز ، وقرينة الإخراج وتـــدل علـــى الاستثناء ، وقرينة المخالفة وتدل على الاختصاص وبعض المعانى الأخر .

وقرائـــن التعلـــيق – معـــنوية ولفظية – هى التى يجب أن ننظر إليها عند تحديد المعنى الوظيفى أو التحليلى ، أو بمعنى آخر عند الإعراب .

إن الأسماء لما كانت تعتريها المعانى وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ، ولم يكـــن فـــى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى جُعلت حركات الإعراب تنبيء عن هذه المعانى وتدل عليها ليتسع لهم فى اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة .

وقد اكتسبت حركات الإعراب دلالات خاصة لاستعمالها فى تمييز أوضاع التركيب المختلفة بعضها من بعض [٥٣] . وقد اتخذ الأستاذ إبراهيم مصطفى فكرة

الزجاجى أصلاً لما ذهب إليه من أن الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة ، أمـا الفـتحة فهـى فى رأيه ليست علامة إعراب ، وإنما هى الحركة المستحبة الخفيفة عند العرب (٥٤) .

وينسب سيبويه القوة التى يحققها الفعل إلى العنصر الذى وقعت عليه حيث يقـول : " واعلم أن المفعول الذى لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إلى كل شيء تعدى إليه فعل الفاعل الذى لا يتعداه فعله إلى مفعول " (٥٥) .

إلا أنـه يعـود فيثبتها للفعل ، على أن المعنى يظل شاغله الأكبر ، حيث يـتأخر دور التحول التركيبي ، فالمفعول فى حال التعدى والاقتصار واحد ، حيث إنـه لـم يتغير المعنى ، ومن ثم أصر على إثبات مصطلح " مفعول " رغم تغير الحـركة أى أنـه رغـم أن لفظه فاعل فإنه بمنزلة المنصوب ، فالفرق فى غير المعـنى ؛ إذ معـنى المفعول المنصوب فى : ضرب زيداً ، يتساوى مع المفعول المرفوع فى : ضُرِب زيْدٌ ، يقول سيبويه : " واعلم أن المفعول الذى لم يتعد إليه فعـل فـاعل فى التعدى والاقتصار بمنزلته إذا تعدى إليه فعل الفاعل ؛ لأن معناه متعدياً إليه فعل الفاعل وغير متعدٍ إليه فعله سواء (٥٦) .

وكذلك تكون العلاقة وثيقة بين المعنيَيْن المفردين داخل الجملة عند استعمال الحال المفردة ، والتمييز المنصوب ، والمفعول المطلق ، والمفعول له المنصوب ، والـتوابع ماعدا عطف النسق ؛ إذ تُغنى العلاقة الوثيقة بين المعنَيَيْنِ عن استعمال أداةٍ رابطة .

فمن أمثلة حذف حرف الجر ، ونصب ما كان مجروراً ،على غير المفعول بـه ، قولـه تعالى : ﴿ ***وَلَسْتُم بِآخِذِيه إلا أن تُغْمِضُوا فيه*** ﴾ (٥٧) ، أي : إلا على "إغماضاً فيه "،و "على" مع المجرور فى موضع الحال،أى : إلا مغمضين فيه(٥٨).

ومن حذف حرف الجر فى غير المفعول به كذلك قوله تعالى: ﴿***ولا تُؤمِنُوا إلّا لِمَن تَبِعَ دِيْنَكُم ، قُلْ إن الهُدَى هُدَى الله أن يُؤتَى أحد مثْلَ ما أُوتِيْتُم*** ﴾ (٥٩) .

فالذى عليه البصريون ، أن قوله تعالى : ﴿ ***أن يُؤتَى أحد ..*** ﴾ على تقدير : كـراهة أن يؤتـى . ومفعول ، " تؤمنوا " هو " لمن تَبِع دينكم " ، فهو قد تعدى

بـــاللام ، كمـــا تعـــدى بها فى قوله تعالى : ﴿ *وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا* ﴾ (٦٠) ، وإذا انتصب هذا بأنه مفعول به ، لم ينتصب به مفعول آخر ، ولذلك ينتصب .

" أن يؤتى .. " على أنه مفعول له ، والدليل على انتصابه بهذا الوجه قوله فى آية أخرى : ﴿ *وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُم بِهِ عِندَ رَبِّكُمْ* ﴾ (٦١) ، فكما أن قوله : " ليُحاجُوكم " فى هذه الآية مفعول لـــه ، وقـــد دخلت اللام عليه ، كذلك قوله هنا " أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، أو يحاجوكم عند ربكم " منتصب بالعطف على ما هو مفعول له (٦٢) .

ويُجَـــوّز " الـــزجاج " مع ذلك أن يكون التقدير : ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، أو يحاجوكم عند ربكم ، إلا من تبع دينكم ، فالباء مضمرة ، و "أن يؤتى " مفعول " لا تؤمنوا " واللام زيادة ، ومن تبع دينكم استثناء من " أحد " .

كمـــا يجـــوز أن يكون قوله " لِمنْ تَبِع دينَكُمْ " مفعول " تُؤمِنُوا " مع ذلك ، وإنمـــا لا يـــتعدى الفعل بحرفين إذا كانا متفقين ، وأما إذا كانا مختلفين ، فالتعدى بهما جائز (٦٣) .

وسواء أعربنا " أنْ يُؤتَى " مفعولاً لأجله ، أم مفعولاً به ، فإن النصب فيه ، إنما هو على نزع الخافض ، إلا أن الخافض على كونه مفعولاً به هو حرف الجر " الباء " ، أما على المفعول لأجله ، فالمحذوف هو المصدر المضاف إليه .

[ب] الظاهرة بين عمق التراكيب وسطحها :

كـــان من نتائج البحث اللغوى التاريخى والمقارن للعربية أن عُدَّت ظاهرة النصـــب على نزع الخافض ظاهرة تطورية سلكتها التراكيب العربية فى مراحل وصـــولها إليـــنا؛ إذ يـــبدو – فى نظرهم (٦٤) – أن العربية فى استعمالاتها التى وصـــلت إليـــنا ، كانـــت قد اتجهت إلى نصب كثير من المجرورات ؛ حتى ظن الـــنحويون أن حالة النصب كانت هى المرادة منذ أول الأمر ، وأن حالة الجر ما كانت إلا غطاء لها ، وتعبيراً مرحلياً ارتبط بظاهرة الإضافة .

كمـــا يبدو – فى نظرهم – أن العربية اعتماداً على وسائل أخرى كثيرة ، مـــنها حروف المعانى التى يرتبط قسط لا بأس به منها بالحالات الإعرابية المعينة

، والمواقع النحوية المرتبطة أيضاً بالحالات ، وقرائن أخرى كثيرة مقامية وحالية – كانـت تتجه إلى التخفف من الإعراب ؛ إذ تبدى تراكيب العربية تشابهاً كبيراً ، وقـرابة حمـيمة بيـن حالتى النصب والجر ؛ إذ يجوز نصب كثير من الأسماء وجرها فى التركيب الواحد ، وقد رأى النحويون أن النصب – فى علاقته بالجر – كان هو الأصل ؛ فالمجرور مجرور لفظاً منصوب محلاً .

إن الغايـة من وراء أية نظرية لغوية يجب أن تكون الوصول إلى القواعد الـتى تمكن أصحاب لغة معينة من إنتاج الجمل الصحيحة فى تلك اللغة ، وتساعد فـى الوقـت نفسـه على عدم إنتاج أية جمل غير صحيحة ما لم يحدث خطأ فى تطبيق تلك القواعد [٦٥] .

ولقـد أصاب الفكر النحوى العربى فى حديثه عن تحويل الكلام من المبنى للمعلوم إلى المبنى للمجهول ، فما حل المفعول أو غيره مما هو قريب منه [الجار والمجـرور – الظرف – المفعول المطلق] لشدة تطلب الفعل إياه محل الفاعل إلا إبقـاء للجانب الشكلى فى النظام التركيبى للجملة الفعلية فى اللغة العربية [فعل + اسم مرفوع] ، ولم يغب عن فكر النحويين أن رفع ما حل محل الفاعل ما هو إلا مسـألة شكلية بحتة ؛ فالعلاقة المعنوية بين عناصر الجملة الفعلية لا تزال على ما هى عليه قبل التحويل ؛ إذ سمى سيبويه ما يحل محل الفاعل " بالمفعول المرفوع] وسماه النحويون المتأخرون " نائب الفاعل " .

ومعنى هذا أنهم جميعاً أرادوا القول بأن عناصر التركيب قد تتبادل المواقع فـيما بينها ، أو يحل أحدها محل الآخر فتحدث نتيجة لهذا التبادل أو هذا الإحلال بعـض التغيـيرات الشـكلية ، لكن الرباط المعنوى بينها لا يزال ثابتاً راسخاً لم يمسسه تحور أو تحول .

المفعول لأجله :

لم تترك العربية علاقة منطقية بين المعانى إلا وأوجدَتْ لها سبيلاً لبيانها .

وعلاقـة السـببية إحدى علاقات الارتباط المنطقىّ بين المعانى ، ويقتضى سـياق الجملة من المتكلِّم أحياناً أن يلجأ إلى هذه العلاقة لتكُون مُعيناً له على بيان

سبب وقوع الحدث ، قال ابن يعيش : " لابدّ لكل فعل من مفعولٍ له ، سواءٌ ذكرْتَه أو لم تَذْكُرْه ؛ إذ العاقل لا يفعل فِعلاً إلا لَغَرَضٍ وعِلَّة " (٦٦) .

والمفعول لأجله :

بـــاب مـــن الأبواب النحوية التى يمكن تناولها فى ضوء من فكرة النصب علـــى نـــزع الخافض ، فالجر هو العمق التركيبى للمفعول لأجله ، وهو منصوب – عـــند سيبويه – لأنه عذر لوقوع الأمر ، وتفسير لما قبله لم كان ، وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب درهم فى : عشرون درهماً ، وذلك قولك:

فعلت ذاك حذار الشرَّ

فعلت ذاك مخافَة فلان

فعلت ذاك ادخار فلان

قال حاتم الطائى :

وأغفر عوراء الكريم ادخاره   *وأعرض عن شتم اللئيم تَكَرُّما*

فهذا كله ينتصب ؛ لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله (٦٧) .

وتقديـــر الـــلام شـــرط انتصاب المفعول له عند " الرضى " حتى إنه حد المفعـــول له بقولـــه : " المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه فى الفاعل والزمان " (٦٨) .

وليس النصب واجباً ، فيجوز معه الجر أيضاً ، كما في قول الشاعر :

من أمكم لرغبة فيكم جبر   *ومن تكونوا ناصريه ينتصر*

فجـــر " رغـــبة " باللام مع أنها مصدر ، مبين للعلة ، متفق مع الفعل فى الوقـــت والفاعل ، وهذه هى الشروط الواجب توفرها لكى ينصب المصدر ، فإن فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف من حروف التعليل [اللام – الباء – فى] (٦٩) ، والمفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال :

[١] أن يكون محلى بـ" ال " ، وحكمه جواز النصب والجر ، لكن الأكثر جره ،

فقولك : *ضربت ابنى للتأديب*

أكثر من : *ضربت ابنى التأديب*

[٢] أن يكــون المصدر مضافاً فيجوز فيه الأمران : النصب والجر على السواء ، كما فى بيت " حاتم " السابق .

[٣] أن يكــون مجرداً من " أل " و " الإضافة " ، ونصب هذا النوع أكثر من جره كما فى " تكرماً " فى بيت " حاتم " السابق .

الأصــل – إذن – فى المفعول له : الجر ، لكن يجوز نصبه على إضمار حرف التعليل " اللام " .

وقــد قام " ابن الشجرى " بمحاولة لعقد الصلة بين لام الجر فى نحو لك ، ولـــه ، ونحوهما وبين المفعول لأجله . وعنده أن من الممكن فى هذه الأمثلة أن نتصــور أن الــلام كانــت جارة لمصدر مضاف ، ثم تخفف من اللام ، فنصب المصــدر المضاف ، ثم تخفف من المصدر المضاف ، فردت اللام جارة لما كان مضافاً إليه المصدر .

قــال تعالى : ﴿ *أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَك ... وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَك* ﴾ [٧٠] ، يتوجه فى قوله " لك " سؤال ، فيقال : لو قيل : " ألم نشرح صدرك " كان الكلام مكتفياً ، ومثله : ورفعنا لك ذكرك ، فلأى معنى ذكر " لك " ؟ والجواب أن اللام فى " لك " للعلــة الــتى تدخــل على المفعول من أجله فى نحو : فعلت ذاك لإكرامك ، فإن حذفتها قلت : فعلت ذاك إكرامك .

كما قال :

متى تفخر ببيتك فى معد

تقل تصديقك العلماء جير

الأصل : لتصديقك

فلمـــا حذف اللام نصب ، فإن حذفت المصدر ، رددت اللام فقلت : فعلت ذاك لـــك ، ومـــثله : جئت لمحبة زيد ، جئت محبة زيد ، جئت لزيد ، فالمعنى – إذن – ألـــم نشـــرح لهـــداك صدرك ، كما قال : "***فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام*** " (٧١) .

فلما حذف المصدر ، وجب إثبات اللام ، وكذا قوله : "***ورَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَك*** " ، أراد : رفعنا لتشريفك ذكرك (٧٢) .

ومن هنا أنشأت العربية علاقة ارتباط بين الفعل والمفعول لأجله المنصوب بطريق علاقة السببية ، نحو قوله تعالى : ﴿ ***ولا تَقْتُلوا أَوْلادَكُم خَشْيَةَ إِمْلاق*** ﴾(٧٣) ، وحرصت على أن يكون المفعول لأجله مصدراً ؛ لأنَّ المصدر دال على الحدث المجـــرَّد من أى معنى آخر ، والفعل المراد بيان سبب وقوعه يتضمن دلالة على الحدث أيضاً .

ومـــن المنطق أنَّ الحدث يكون سبباً فى وقوع حَدَثٍ آخر ؛ فالسعادة سببٌ فى وقوع الابتسام ، والطَّمعُ سببٌ فى حدوث السرقة ، وهكذا . ومن المنطق كذلك ألا يكـــون المفعول لأجله مصوغاً من أحرف الفعل المراد بيان سبب وقوعه ، أى ألا يكـــون مصدره ؛ لأنَّه لو كان كذلك لتنافى ذلك مع المُسَلَّمة المنطقية القائلة بأنَّ الحدث لا يكون سبباً فى وقوع نفسه .

وهـــنا أيضاً تتيح العربية لأفراد جماعتها اللغوية التعبير عن علاقة السببية بطريق الربَّط بين السَّبب والمَسبَّب بحرف جر ، وغالباً ما يكون ذلك الحرف هو اللام الدالة على التعليل ، نحو قول أبى صَخْرٍ الهُذَلىِّ :

وإنِّى لَتَعْرُونى لذكْراك هِزَّةٌ

كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بلَّلهُ القَطْرُ

وتلجأ العربية إلى اصطناع الربط حين تَضْعُفُ العلاقة بين الطرفين ، يقول ابـــن عصفور فى هذا : " ويُشترط فيه أن يكون مَصْدَراً ، وأن يكون مُقارِناً للفعل الذى ينْصِبه فى الزمان ، وأن يكون فِعلاً لفاعل الفعل المُعَلَّل ، إلا أنْ يكون المُرادُ به التشبيه ، فإن نقص من هذه الشروط شيءٌ فى المصدر غير التشبيهىّ لم يصل

الفعـــل إليه إلا بلام العلَّة [٧٤] . والملاحظ أنَّ فاعل المصدر " ذِكْراكِ " فى البيت هو المتكلِّم ، وفاعل الفعل " تَعْرُو " هو " الهِزَّة " .

[٢] المفعول معه :

وفيه حول البصريون ما قبل الواو إلى فعل ، فَآلَ المثال لديهم إلى تركيب جملة المفعول معه التى فيها واو بمعنى مع مسبوقة بفعل فـــ :

مالك وزيداً ← ما صنعت وزيداً

والسيرافى وابن خروف حولا الواو إلى فعل اعتماداً على معنى " لك " أو "شأنك " فآل المثال عندهم إلى نصب ما بعد الواو على أنها مفعول به :

مالك وزيدا ← مالك لابست زيداً

أمـــا الأندلسى ، فقد عامل مالك ، وما شأنك ؟ معاملة : " ما أنت ، وكيف أنـــت " وهما يتضمنان معنى " كان " ، فينصب ما بعد الواو معهما على المفعول معه لتحق شرطه وهو سبقه بفعل أو ما هو فى معنى الفعل .

جـــاء فى الكتاب : " وزعموا أن ناساً يقولون : كيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً ، وهو قليل فى كلام العرب ، ولم يحملوا الكلام على " ما " ولا " كيف " ، ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف كأنه قال : *ما كنت وزيداً*

لأن كنـــت تقع ههنا كثيراً ، ولا تنقض ما تريد من معنى الحديث ، فمضى صدر الكلام ،وكأنه قد تكلم بها ، وإن كان لم يلفظ بها ، لوقوعها ههنا كثيراً "[٧٥].

أما سيبويه فيقول : قولك :

مالك وزيداً

ما شأنك وعمراً

إنما حد الكلام ههنا :

ما شأنك وشأن عمرو

فــإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح ، وإن حملته على الشأن لــم يجــر ؛ لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله ، وإنما يلتبس به الرجل المضمر فى الشأن ، فلما كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل ، فقالوا :

ما شأنك وزيداً أي : ما شأنك وتناولك زيداً (٧٦) .

فالمعــنى الفعلــى الذى قدره " سيبويه " هو المصدر ، وهذا المصدر عمل النصب فى الاسم بعد الواو – كما فهم الأندلسى – ؛ لأنه لا يجوز جر هذا الاسم عطفــاً على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ، كما لا يجوز رفعه عطفاً على شأن لفساد المعنى ، فلم يبق إلا النصب على التقدير السابق .

والمعنى الفعلى الذى ارتضته الأوجه عبارة عن نوعين :

أولهما : معنى فعلى مستنبط من مضمون الجار والمجرور ، أو المصدر ، وهذا هو تقدير البصريين ، وسيبويه ، والسيرافى ، وابن خروف .

ثانيهما : فعل الكون المضمر قبل واو المعية .

فالمعــنى الفعلى الأول ذاتى مستنبط مما هو موجود ، أما الثانى فغير ذاتى وليس مستنبطاً لا من الجار والمجرور ولا من المصدر .

ويلاحظ أن البصريين أولوا ما قبل الواو بالفعل ، وأن سيبويه قدر المعنى الفعلــى بعــد الــواو ، وأن السيرافى حول الواو نفسها إلى فعل ، فالآراء الثلاثة اقتسمت هذه المواضع الثلاثة فيما بينها .

ومن تفاوت النحاة حول الطريقة التي يستمد بها المعنى الفعلى من التركيب الاســمى ، وحول الموضع الذى يحل فيه هذا المعنى الفعلى بعد التأويل أهو قبل الــواو [بصــريون] أم بعدها [سيبويه] أم محل الواو نفسها [سيرافى] فإنهم أجمعــوا على كون هذا المعنى الفعلى فى التركيب الاسمى ، وأن وجود الاستفهام قوّى جانبه ، وساعد على إظهاره .

ولذلــك لا يجوز النصب إن عدم الاستفهام ، فقول العرب : أنت وشأنك ، كل امرئ وضيعته ، أنت أعلم وربك .

وأشـــباه ذلك ، فكله رفع ، لا يكون فيه النصب ؛ لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التى فيها المحدث عنه فى حال حديثك ، فقلت : أنت الآن كذلك

ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل ، وليس موضعاً يستعمل فيه الفعل ، وأما الاستفهام ، فإنهم أجازوا فيه النصب ؛ لأنهم يستعملون الفعل فى ذلك الموضعَ كثيراً " [٧٧] .

و " سيبويه " فى الحقيقة يقدم بهذا الصدد ثلاثة أنماط من التراكيب :

ما صنعت وأباك	أنت أعلم ومالك [٧٨]	مالك وزيداً
جاء البرد والطيالسة	أنت وشأنك	ما لزيد وأخاه
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها	كل رجل وضيعته	ما شأنك وعمراً [٧٩]

والاسم بعد الواو فى النمط الأول يجب نصبه على أنه مفعول معه ؛ لوجود الفعل فى الجملة قبله ، والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تعمل فى الاسم ما قبلها[٨٠] " كأنك قلت ما صنعت وأباك " [٨١] .

والاســـم بعد الواو فى النمط الثانى يجب رفعه عطفاً على المبتدأ ، والجملة فى تقدير : ***أنت وشأنك مقرونان***

والـــواو فـــى النمطين بمعنى مع يعمل فيما بعدها ما عمل فى الاسم قبلها " وإنمـــا فرق بين هذا – النمط الثانى – وبين الباب لأول ؛ لأنه اسم ، والأول فعل فأعمل ، والواو فى معنى مع هنا ، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ " [٨٢] .

فنحـــن فى النمط الأول مع جملة فعلية خالصة ، ومع جملة اسمية خالصة فى النمط الثانى . أما النمط الثالث : فمن الواضح أنه لا ينتمى إلى النمط الأول ؛ لأن الـــواو فـــيه لم تسبق بفعل صريح ، ولا ينتمى إلى النمط الثانى ؛ لأن الجملة التى قبل الواو فيه بها ما فيه معنى الفعل ، كما أن فيها استفهاماً .

فأمـــثلة النمط الثالث فى الحقيقة تنتمى إلى النمط الأول ، ولذا يجب نصب الاسم بعد الواو فيها لما فيها من معنى فعلى .

هـــذا هو القسم الأول من المعنى الفعلى ، ومن الواضح أن ما يساعده على الظهور وترتب بعض الآثار النحوية عليه أمران :

أولهما : أن يكون اللفظ ما يشعر به كأن يكون مصدراً ، أو جاراً ومجروراً .

ثانيهما : أن يسبق بما من شأنه أن يدخل على الأفعال كالاستفهام .

فإذا لم يكن فى اللفظ ما يشعر به ، ولم يكن هنالك استفهام – مثلاً – انعدم المعـــنى الفعلى ، وتمحض التركيب للاسمية ، كما في أمثلة النمط الثانى السابق ، فإن توفر أمر واحد من الأمرين السابقين ، وجد المعنى الفعلى ، كما فى نحو :

ما أنت وعبد الله

كيف أنت وقصعة من ثريد

وقول " المخبل " :

يا زبرقان أخا بنى خلف ... ما أنت ويب أبيك والفخر

وقول " جميل " :

وأنت امرؤ من أهل نجد وأهلنا ... تهام فما النجدى والمتغور (٨٣)

فما بعد الواو هنا حقه الرفع ؛ لأن المعنى على الابتداء ، وينبغى ألا يجوز نصبه لعدم وجود ناصب قبل الواو ، وضعف الدال عليه ، وهو " ما " الاستفهامية و " كيف " لكثرة دخولهما فى غير الفعلية (٨٤) .

ورفـــع ما بعد الواو على نية تكرار " ما " أو " كيف " ؛ لأنك إنما تعطف بالواو إذا أردت معنى " مع " على كيف ، وكيف بمنزلة الابتداء ، كأنك قلت :

كيف أنت وكيف عبد الله

فعملت ، كما عمل الابتداء : لأنها ليست بفعل ؛ ولأن ما بعدها لا يكون إلا رفعاً يدلك على ذلك قول زياد الأعجم :

تكلفنى سويق الكرم جرم ... وما جرم وما ذاك السويق (٨٥)

ومن نصب ما بعد الواو هنا – على ضعفه وقلته – ذهب إلى تقدير " كان " أو " يكـــون " لأنهمـــا يقعان ههنا كثيراً ، والشيء إذا كثر وقوعه فى موضع جاز حذفه تخفيفاً ، وصار كأنه منطوق به (٨٦) .

فالفعلية فى التراكيب السابقة ضعيفة ، ولا نستطيع أن نستمدها من داخلها ، فنلجأ إلى تقدير أفعال خارجية طارئة .

والمعنى الفعلى فى هذه الأمثلة ، وفى نحو ما استشهد به " سيبويه " :

فما أنا والسير فى متلف   يبرح بالذكر الضابط

بنصـــب " الســـير " بـــتقدير : " ما كنت " ، أقول : المعنى الفعلى فى هذه الأمثلة على ضعفه ووهنه أقوى منه فى نحو قول بعضهم :

أنا وإياه فى لحاف

أي :   كنت وإياه فى لحاف

وذلـــك لإشعار " ما " و " كيف " بالفعل ، بما فيها من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما (٨٧) ، وكأن المعنى الفعلى الداخلى ذو مراتب ودرجات ، وأقواه ما اقترب من نمط إظهار الفعل ، وتأخذ درجة الفعلية فى الضعف شيئاً فشيئاً حتى نصل إلى نمط جملتى المبتدأ أو الخبر ، وذلك على نحو الترتيب التنازلى التالى :

[١] ما صنعت وأخاك   فعلى ظاهر صرف .

[٢] مالك وأخاك   فعلى معنوى فقط .

[٣] ما أنت وأخاك   فعلى معنوى أقل درجة من السابق .

[٣] التمييز:

ينقســـم التميـــيز تبعاً للميّز إلى قسمين : تمييز المفرد ، وتمييز الجملة . ويرتـــبط التمييز بالمميَّز فى كِلا القسمين بعلاقة ارتباط ، ولكنَّ السبيل تختلف فى كلِّ قِسْم عن الآخر من حيث وظيفة الارتباط .

فتميـــيز المفرد فيه بيان لمعنى لفظ مفرد ، ويزيل ما فيه من إبهام ، وهذا اللفـــظ المفرد ، هو المُميَّز ، ويكون عدداً محضاً أو مقداراً قابلاً للعَدِّ ، وهو الكيل

والــوزن والمساحة ، نحو : مَضَى من الشَّهر ثلاثة عشر يوماً ، وأُريدُ لِتْراً لبناً ، وأريدُ رِطْلاً أرزاً ، وزَرَعت فَدَّاناً أرزاً .

يجعل النحاة تمييز المفرد جزءاً من المميز به ، أو بتعبيرهم تماماً للمميز ، كما يربطون بين كونه تماماً للاسم وتشكيله مع الاسم وحدة تركيبية واحدة وامتناع الفصل بينه وبين المميز ، أو تقدمه على المميز ، يقول الرضى : "لا يتقدم التمييز علــى عاملــه إذا كان عن تمام الاسم اتفاق،وكذا لا يفصل بين عامله وبينه"[٨٨] . ويقــوى كــون التمييز مع مميزه يمثلان وحدة تركيبية واحدة أن التمييز يرد على الإضافة التى عدها النحاة لها وحدة تركيبية .

والتمييز من الأبواب التى يتبنى هذا البحث فكرة أن النصب فيها ما هو إلا شكل سطحى لشكل آخر هو الجر .

وتجد هذه الفكرة دليلها هنا فى تمييز العدد الذى يتراوح بين النصب والجر [٣ – ١٠] ، الجر (مائة ومضاعفاتها) ، والنصب (١١ – ٩٩) [٨٩] .

ومــن هــذا ما يقوله " سيبويه " فى باب ما ينتصب ؛ لأنه قبيح أن يكون صفة وذلك قولك : هذا راقود خلاً

وإن شئت قلت : راقود خل ، وراقود من خل [٩٠] .

والمضاف إليه فى : خاتم فضة .

يرفع إبهام الذات ، وكذا إذا انتصب ؛ لأن معنى النصب والجر فيه سواء ، وهذا تبادل بين الحالات الإعرابية ، بين النصب والجر – مثلاً – لداعٍ من تخفيف كما يجر التمييز إذا كان جره أخف من نصبه كما فى : مائة رجل ، ثلاثة رجال ، وكما يرفع المفعول،إذا قام مقام الفاعل سواء أكان مفعولاً به مصدراً، أو ظرفاً[٩١] . وحــرف الجر الذى ينصب التمييز على معناه هو " من " ، وتقدير التمييز بمن مطــرد فــى تمييز المفرد ، كما يطرد فى تمييز النسبة ، بدليل تصريحهم بها فى نحــو : يا لك من ليل ، هز من قائل ، قاتله الله من شاعر ، بل قد تكلف بعضهم تقدير " من " فى جميع التمييز عن النسبة ، نحو : طاب زيد داراً وعلماً [٩٢] .

وتقدير التمييز المنصوب بمن من الحالات التى تفرق بين فعل وآخر ، من ذلك ما مثل به سيبويه [٩٣] فى قوله : امتلأت ماء ، تفقأت شحماً وإنما أصله :

امتلأت من الماء ، تفقأت من الشحم ،

فحذف هذا استخفافاً ، والمراد : تفقأ الولد من الشحم

فحـــذف حـــرف الجر استخفافاً ، فنصب المجرور ، و " من " فى الأمثلة الســـابقة مقـــدرة مع تمييز " النسبة " ، وهى فيما يأتى مقدرة فى تمييز الذات أو المقادير ، يقول : وأما قولهم : دارى خلف دارك فرسخاً

فانتصب ؛ لأن " خلف " خبر للدار ، وهو كلام قد عمل بعضه فى بعض ، واستغنى ، فلما قال : دارى خلف دارك .

أبهم ، فلم يدر ما قدر ذاك ، فقال : فرسخاً وذراعاً وميلاً ، أراد أن يبين ، فيعمل هذا الكلام فى هذه الغايات بالنصب ، كما عمل : له عشرون درهماً

فى الدرهم [٩٤]،إنما أرادوا ، عشرين من الدراهم فاختصروا واستخفوا[٩٥].

فـــنوعا التمييز ، تمييز النسبة ، وتمييز الذات ينصبان على معنى " من " ، وهو ما بدا واضحاً من ربط " سيبويه " هذا بذاك .

وتعـــد علاقة التمييز إحدى علاقات الارتباط بين المعانى على سبيل البيان وإزالة الإبهام .

وفـــى كلِّ ما يَقْبَل العَدَّ إبهام يحتاج إلى بيان ، على أنَّ من الملاحظ وجود صـــلة بيـــن علاقة الارتباط هنا وعلاقة الارتباط بطريق الإضافة ؛ إذ تُتيح اللغة التعبير عن علاقة التميز بعلاقة الإضافة فى نحو : مَضَى من الشَّهر خمسة أيَّام ، وأُريـــدُ لِـــترَ لبـــنٍ ، وأريدُ رِطْلَ أرزٍ ، وزَرَعْتُ فدَّانَ أرزٍ . وهذا دليلٌ على أنَّ الإضافة تفيد البيان وإزالة الإبهام .

وعلاقة الإضافة هنا هى التى بمعنى حرف الجر " من " الدالِّ على البيان ، ولذلك أتاحت العربية التعبير عن علاقة تمييز المفرد بطريق الرَّبط بهذا الحَرْف ، فيقال : مَضَى من الشَّهر خمسةٌ من الأيام ، وأُريدُ لِتراً من اللبن ، وأريدُ رِطلاً من الأرز ، وزرعتُ فداناً من الأرز .

[٤]الحال:

الحال كالظرف فى النصب على تضمن معنى " فى " . وأنبه هنا إلى فرق بين الظرف والحال ، وهو أن الظرف على تضمنه معنى " فى " قد يجر بها لفظاً كذلك ، أما الحال ، فإنه يتضمن معنى " فى " فقط .

وعــدَّ " الرضى " المفعول فيه ، والمفعول له ، وحذف حرف الجر مع أن وأن ، الأمــور القياسية الثلاثة التى يتخفف فيها من حرف الجر مع نصب ما كان مجروراً .

فالحــال – إذن – يلحق بالظرف بجامع تضمن معنى " فى " فقط ، لا على أنه كان مجروراً بفى ، ثم نصب بنزعها . وإنما ألحق النحويون الحال بالظرف ؛ لأن كلا منهما قيد للفعل فى لحظة معينة ، ومكان معين ، وحال معين .

وقــد قدم " سيبويه " أنماطاً متنوعة للكلمات التى تنصب على الحال وكان تضمنها معنى " فى " هو المعنى الذى نبه إليه دائماً .

فهــناك باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب ؛ لأنــــه موقــوع فيه الأمر .. وذلك قولك : ***قتلته صبراً ، لقيته فجاءة ومفاجأة*** .. وليس كل مصدر ، وإن كان فى القياس مثل : ***ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع*** .. [٩٦] .

وقد ربط " سيبويه " بين الحال ، والمفعول لأجله ، يقول عن أمثلة المفعول لأجلــه وشواهده الكثيرة التى ساقها : " فهذا كله ينتصب ؛ لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله " [٩٧] .

ثم يقول عن المصدر الواقع حالاً : " واعلم أن هذا الباب أتاه النصب ، كما أتــى الباب الأول (المفعول له) ، ولكن هذا جواب لقوله : كيف لقيته ، كما كان الأول جواباً لقوله : لمه " [٩٨] .

فالحـــال موقوع فيها الأمر ، والمفعول لأجله موقوع له الأمر ، فالحال من حيث المعنى قرن للمفعول فيه،ومن حيث الشكل كأنه منصوب على نزع الخافض.

ولقــد ذهب جمهور النحاة إلى أن النصب علم المفعولية ، وتكلفوا لذلك ردّ كل الأسماء المنصوبة إلى هذا المعنى ، معنى المفعولية ، وإن لم يتضح فيها هذا المعنى ، بل لم يلمح فيها على الإطلاق .

يقول ابن يعيش فى شرح المفصل : " وكذلك النصب علم المفعولية (٩٩) ، والمفعــول خمســة أضــرب : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى المنصوب ، والخبر فى باب " كان " ، والاسم فى باب " إنّ " .

" والمنصــوب بــلا التى لنفى الجنس ، وخبر " ما ولا " المشبهتين بليس ، ملحقات بالمفعول " (١٠٠) .

وقــد سمى جمهور النحاة بالمفاعيل أسماء لها فى التركيب مواقع أخرى ، مــن ذلــك قولهم فى المصدر المنصوب توكيداً لفعله ، أو بياناً له ، أو وصفاً إنه مفعول مطلق ، ورأوا أنه هو مفعول الفعل حقيقة . وهو فى الحق ليس بمفعول ؛ لأنــه لم يقع عليه فعل الفاعل ، وليس بمطلق ؛ لأنه لا يقابله مفعول مقيد ، وإنما يستحق صفة الإطلاق المفعول به ، لأنه مطلق من قيد معانى حروف الخفض أو الجر ، ولأنه هو وحده المفعول ، كما يرى نحاة الكوفة .

وقــالوا فــى ظرف الفعل ، زماناً كان أو مكاناً ، إنه مفعول فيه ، وفسّروا ذلك بأنه مفعول فيه الفعل ، وهذا التوجيه ظاهر التكلف .

وقــالوا فــى الحال إنه منصوب نصب الظرف ، وهو فى حقيقته ليس إلا وصــفاً للهيــئة هيــئة الاسم ، وصفاً غير مطابق لموصوفه كالنعت الذى يطابق المــنعوت فيتــبعه فى الإعراب ، وليس وصف إسناد كالخبر فى الجملة الاسمية المســتحق لمرتــبة الإســناد ، وهم حين يتكلمون على نصب التمييز والمستثنى يتشــبثون بأى عنصر قادر على العمل من فعل أو ما هو بمنزلته ، فينسبون إليه عمل النصب فيهما .

ولعل ما يشهد لهذا التصور كذلك أن :

[١] حروف الجر لا تزال تستعمل مع الأفعال المتعدية ، إن تقدم عليها معمولها ، ومـــع المشـــتقات من الأفعال المتعدية ، وقد سمى النحويون هذه الطريقة " دعمـــاً للفعل وتقوية له " [١٠١] ، كما فى قوله تعالى : ﴿ *إِنْ كُنْتُم لِلرُّؤيَا تَعْبُرُون* ﴾ [١٠٢] .

قال الشاعر :

كفى ثعلاً فخراً بأنك منهم   ودهراً لأن أمسيت من أهله أهل

" أهـــل " ههنا ، معناه : مستأهل ، ومستحق ؛ فلذلك علق به " لأن أمسيت من أهله " ؛ لأنه بمنزلة اسم الفاعل المقوى باللام فى وصوله إلى المفعول ، وإن كان فعله متعدياً بنفسه ، كقولك :

ظلم فلان فلاناً ، وهو ظالم له

استحق فلان هذا الصنع ، وهو مستحق له

استأهل فلان هذا الصنع ، وهو مستأهل له

ولو قلت : ظالمة ، مستحقة ، مستأهلة

لم يكن اتصاله بنفسه فى الحسن كاتصاله باللام [١٠٣]،فلذلك جاء فى التنزيل : ﴿ *فَمِنْهُم ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ* ﴾ [١٠٤]،﴿ *وَمِن ذُرِّيَتِهِمَا مُحسِنٌ وظَالِمٌ لِنَفْسِهِ مُبِين* ﴾[١٠٥].

واللام المفتوحة التى تدخل على المنادى المستغاث به نحو :يا لله للمسلمين.

من هذا القبيل ، وهى معدية لـــ" أدعو " المقدر عند " سيبويه " ، أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول ، وجاز ذلك مع أن " أدعو " متعد بنفسه ، لضعفه بالإضمار ، أو لضعف النائب منابه .

كما قد تدخل اللام المفتوحة تقوية للفعل المضمر أو لحرف النداء ، إذا كان المنادى مهدداً ، نحو : يا لزيد لأحبسنك .

قال " مهلهل " :

يا لبكر انشروا لى كليباً   يا لبكر أين أين الفرار [١٠٦]

وقد عدَّ بعضهم المثال : رب رجل كريم أكرمت

مــن هذا القبيل ؛ فأكرمت متعد بنفسه ، لكنه ضعف بتأخره ، فعمد بحرف الجــر " رب " التى لها الصدارة ، فوجب لذلك تأخير الفعل (١٠٧) ، لكن العادة أن يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لإفادتها التخصيص حتى تخــص مضــمون ذلــك الضعيف عن العمل فى ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو : لزيد ضربت ، أنا ضارب لزيد ، ضربى لزيد حسن(١٠٨).

وقــد يجوز أن نعد دخول لام التقوية على معمول الفعل المتقدم عليه ، أو على معمول اسم الفاعل أو المصدر لضعفها عن التعلق بالمفعول بدون اللام ممثلاً لمرحلة وسطى بين مرحلة التعدية بحرف الجر ، والتعدية بالفعل نفسه .

[٢] ومــا ســمى بحروف الجر الزائدة ، يمثل – كذلك – مرحلة وسطى ؛ لأنها ســميت زائدة حيث لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعــنى الثابــت وتقويته ، فكأنها لم تفد شيئاً لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها (١٠٩) .

والنحويون فى تحليلهم تراكيب حروف الجر الزائدة ، كانوا يفترضون عدم وجودهــا وأعطوا مجرورها ما يستحقه من محل إعرابى : رفع أحياناً ، ونصب أحياناً أخرى ، مع التنبه إلى معنى التأكيد الذى تفيده الحروف الزوائد .

ثم اختلف النحويون بعد ذلك حول شروط زيادة بعض حروف الجر مثل " من " بين مضيق وموسع ووسط ، فالبصريون اشترطوا لزيادتها تنكير مجرورها، ووقوعها فى سياق نفى ، ولم يشترط " الأخفش" الشرطين ،فأجاز زيادتها فى حيز الإيجاب داخلة على معرفة ، كما فى قوله تعالى : ﴿ ***يَغْفِرْ لَكُم مِنْ ذُنُوبِكُم*** ﴾(١١٠) ، ﴿ ***وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبأِ الْمُرْسَلِين*** ﴾ (١١١) .

أمــا الكوفــيون ، فلم يشترطوا شرط النفى أو شبهه ، فأجازوا زيادتها فى نحو : قد كان من مطر (١١٢) .

" فيغفر " هنا ، وصلت إلى الاسم بمن الزائدة ، أما فى قوله تعالى : ﴿ ***إنَّ الله يَغْفِرُ الذُّنُوب جَمِيعا*** ﴾ (١١٣) ، فقد وصلت إليه بنفسها .

ومــن هذا أيضاً زيادة " الباء " قياساً فى مفعول " علمت " و " عرفت " و "جهلت " و" سمعت " و " تيقنت " و " أحسست " كقولهم : سمعت بزيد وعلمت به.

وتزاد قياساً أيضاً فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكفى ومتصرفاته ، وفى فــاعل أفعــل فى التعجب ، وفى المبتدأ الذى هو حسبك ، وشاذاً فى خبر المبتدأ الموجــب نحو قوله تعالى : ﴿ ***وجزاءَ سَيِّئة سَيِّئة بمثلها*** ﴾ (١١٤) عند الأخفش ، وتــزاد ســماعاً كثرة فى المفعول به ، نحو قوله تعالى : ﴿ ***ولا تَلْقُوا بأَيْدِيكم إلى التَهْلُكة*** ﴾ (١١٥) ، ونحو قوله :

نحن بنى ضبة أصحاب الفلج

نضرب بالسيف ونرجو بالفرج (١١٦)

فحروف الجر الزائدة قبل المفعول تمثل مرحلة استعمالية وسطاً بين مرحلة التعدى بحرف الجر ، والتعدى إلى المفعول بنفسه .

ولعــل هذا سر كثرة زيادة الباء وقياسيتها مع المفعول به ، فباء الجر هى الأصل فى الدلالة على معنى " التعدية " حتى إن المفعول به سمى كذلك نسبة إليها . وعلــى هــذا يكون قول النحويين إن ما بعد حرف الجر الزائد " مجرور لفظاً " ربطاً للأمثلة بالحالة الاستعمالية الأولى ، حالة الجر والمجرور أو "الإضافة " و " منصــوب محــلاً " ربطــاً لهــا بالحالة الاستعمالية الأخيرة ، حالة النصب أو " المفعولية " .

ومــا عدّه " الأخفش " منصوباً على زيادة حرف الجر ؛ لأنه يجوز زيادته فــى الإيجاب عدّه البصريون مجروراً بحرف الجر الأصلى (١١٧) ، كما فى قوله تعــالى : ﴿ ***فَكُلُــوا ممّــا أَمْسَــكْنَ عَلَيْكُم*** ﴾ (١١٨) ، ﴿ ***وَقُلْ للمؤمنِيْنَ يَغُضّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ*** ﴾ (١١٩) .

فــالأخفش كــان ينظر إلى الحالة الأخيرة ، حالة النصب ، أما البصريون فكانوا يدرجون الأمثلة فى الحالة الأولى ، حالة " الإضافة " .

والحـــق ، إن تخريج " الأخفش " أقرب ، فالبصريون فى آية النور اختلفوا حـــول المعـــنى الذى تفيده " من " ، فمن قائل إنها للتبعيض ، أى لا يلزم المؤمن غض البصر بالكلية ، ومن قائل إنها لبيان الجنس (١٢٠) .

كما ذهبوا إلى أن " من " فى قوله تعالى : ﴿ ***يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُم*** ﴾ (١٢١) ، مبعضـــة أى : يغفر لكم من ذنوبكم شيئاً . ولما ووجهوا بقوله تعالى : ﴿ ***إنّ الله يغفرُ الذنوب جميعاً*** ﴾ (١٢٢) . وما يفهمه من شمول مغفرته سبحانه لجميع الذنوب ، قـــالوا : إن الآية الأولى خطاب لقوم نوح عليه السلام ، وهذه الآية خطاب لأمة محمـــد ﷺ ، .. ثـــم قـــالوا : " ولو كانا أيضاً خطاباً لأمة واحدة ، فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها ،بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها " (١٢٣).

فاهـــتم السهيلى (١٢٤) بالقاعدة بالمفهوم الحديث ؛ لأنه يفسر سلوك المتكلم ولا ينص على السلوك الذي يجب اتباعه لاستعمال الكلام الاستعمال الصحيح ، بل يعطـــى المعلومـــات اللازمة لتوليد هذا التركيب الصحيح المحتمل الصياغة دون ســـواه ، فقاعدتـــه تمـــنع توليد التركيب الإضافى غير الصحيح فى مجال إضافة الظـــروف للأفعال ، ولذلك يحدد الشروط الواجب توافرها أولاً : أن يكون ظرف الـــزمان مفـــرداً ، متمكناً ، ويقدم شرحاً لهذه القاعدة قائماً على مبدأ التحويل من التركيـــب العميق ، وهو ما عبر عنه بقوله : " إن الجملة المضاف إليها هى نعت للظرف فى المعنى " ولذلك فقولنا : " يوم قام زيد " محولة من :

أ- يومٌ قام فيه زيد ، أو

ب- اليومُ الذى قام فيه زيد .

فحـــذف التنوين من " يومٌ " فى " أ " وحذفت " فيه " واستبدلت جملة [قام زيدٌ] بـــ [قيام زيدٍ] ، فأصبحت الجملة فى محل جر ، ولأن هذه التحويلات غير ممكـــنة فيما إذا كان الظرف مثنى ، أو كان غير متمكن مثل قبل وبعد ، أو كان " ســـحر " ليوم بعينه فإن هذا التركيب الإضافى لا تنتجه آلية اللغة ولا تسمح به ، وبعبارة التحويليين التوليديين : لا تولده القاعدة .

[ج] أمن اللبس :

مـــن خصائص اللغة العربية أنها تسعى إلى الإيجاز ما وَجَدَتْ إليه سبيلاً ، وتسعى فى الوقت نفسه إلى الوضوح وأمْن اللبس ،شأنُها فى ذلك شأن كلِّ اللغات.

وإذا تأمل الدارس تحليل بعض المنظرين لقضايا التركيب الجزئى فى اللغة كالإضافة مثلاً وجدهم يبرزون – من حيث هم يصفون أكثر مما يقننون – مرونة الجهاز اللغوى امتداداً أو تقلّصاً وليس يعْزُب عن الدارس أن يستنبط من كلّ ذلك أهمّ مقوّمات الشمول اللغوى على صعيد العلاقات الركنية .

فمـــن ذلك ما ورد عند الفارابى فى سياق استعراضه لمفهوم الإضافة عند الجمهـــور والخطباء والشعراء مقارناً إيّاه بمفهومه عند النحاة (١٢٥) ، فإذا سلّطنا علـــى هذا التقرير النظرى المجرد معايير الاختبار استطعنا أن نشتقّ منه صورة من الطاقة التحويلية التى تكون بمثابة الركيزة المؤسسة لفكرة الاستيعاب والشمول فى الظاهرة اللغوية .

هكذا تتحلّ الإضافة إلى بنية نحويّة متكاملة ؛ لأنها تفرز حتماً بعد التحويل جملـــة نحويـــة مستقيمة ، وبهذا التّحويل يستعيد التركيب الجزئى بنيته المنطقية ، ولكـــن الـــذى يعنيـــنا هـــو أن هذه المرونة فى بُنى اللغة هى أُسّ من أسس طاقة الاستيعاب والشّمول فى الإنجاز الكلامى (١٢٦) .

يخـــتلف مســـتوى الكـــلام باختلاف الاختيار وإيقاع العلاقات النحوية بين المفـــردات المختارة ، فإذا كان هذا الاختيار بين كلمات من حقول دلالية يمكن أن تكـــون بينها علاقات نحوية فى سياقها بأن تستعمل الكلمة فى حقيقتها اللغوية ، أى تســـتعمل فـــيما وضـــعت له فى اصطلاح أبناء البيئة اللغوية المعينة ، كان ذلك المستوى هو ما يعرف بمستوى " الحقيقة اللغوية " .

أمـــا إذا كان الاختيار بين كلمات من حقول دلالية لا تآلف بينها فى الحقيقة الوضعية ، وبمعنى آخر لا تستجيب لعلاقات نحوية معينة بينها وبين بعضها ، فلا تصـــلح للإســـناد أو الإتباع أو الإضافة أو غير ذلك ، فإما أن تكون هناك قرينة تسوغ هذا الاختيار ، وبذلك يكون الكلام مقبولاً ، أو صحيحاً نحوياً ودلالياً ، وإما

ألا تكـــون هناك قرينة – وهى دائماً علامة سياقية – تسوغه وتجيز وروده ، وهنا يخرج عن أن يكون كلاماً أصلاً ؛ لأنه فى هذه الحال لن يكون له معنى (١٢٧) .

ففـــى التمييز حيث يخرج فيه النحويون من النصب إلى الجر بالإضافة ثم إلـــى الجر بالحرف ، ويصرون على أن اللفظ فى حالة نصبه ، وجره بالإضافة ، وجره بالحرف ، تمييز ، وذلك فى نحو قوله : اشتريت رطلاً عنباً واشتريت رطل عنب ، واشتريت رطلاً من عنب (١٢٨) .

وهم يصرون فى كتب النحو على أن " عنباً " بالنصب و " عنب " بالإضافة و " مـــن عنـــب " على الجر بالحرف ، يصرون على أن عنباً فى حالاتها الثلاث تمييز . ومن المعروف أن التمييز يجيء منصوباً وأن ما جاء مجروراً ليس تمييزاً وإن كان تمييزاً فى المعنى ، فالمعنى لا يحدد الوظيفة الإعرابية .

ومـــن هذا القبيل ، حديثهم عن تمييز " كم " الاستفهامية و " كم " الخبرية . أما " كم " الاستفهامية ، فلاشك أن الاسم الواقع بعدها يكون منصوباً على التمييز ، ولكن " كم " الخبرية يكون الاسم الواقع بعدها مجروراً على الإضافة .

فمـــا علاقـــة التمييز بالموضوع ؟ بل ما قيمة التمييز فى المعنى إن كانت حجتهم أنه لذلك أعرب تمييزاً ؟

أليس مما يدعو إلى الدهشة أن يكون التمييز تارة منصوباً وطوراً مجروراً بالإضافة وطوراً آخر مجروراً بالحرف ؟ وإذا كان التمييز يعد فى المنصوبات ، وإذا كانـــت كتب النحو تذكر أن التمييز حكمه النصب ، فكيف نقنع بأن التمييز قد يجيء مجروراً بالإضافة وطوراً آخر مجروراً بالحرف ؟ وإذا كان التمييز يعد فى المنصـــوبات ، وإذا كانت كتب النحو تذكر أن التمييز حكمه النصب ، فكيف نقنع بان التمييز قد يجيء مجروراً ولاسيما بعد الأعداد والمقادير ؟ كيف يقبل الدارس أن تكـــون المعدودات بعد العدد المفرد مجرورة على التمييز والتمييز منصوب ، وذلك فى نحو : ثلاثة رجال وأربعة كتب وخمسة دواوين إلخ ، والسؤال هو : هل جر الاسم الواقع بعد " كم " الخبرية مثلاً ؛ لأنه مجرور بالإضافة أم لأنه تمييز ؟ الجواب الصحيح هو أنه جر ؛ لأنه مضاف إليه ، وإذا كان الأمر كذلك ، فما قيمة

الحديث عن التمييز بالنسبة لاسم قد جر بالإضافة ، إن المسوغ لهذا الخلط هو عدم وضـــع الحـــدود بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب ، فماذا يفيد ذكر المعنى الذى يحملـــه المضـــاف إليه بعد أن نراه مجروراً بالإضافة ؟ وإذا كان من غير الجائز إطـــلاق التمييز على ما يجيء مجروراً بعد المقادير والعدد وكناياته ، فماذا نطلق على تلك الأسماء ؟

من الواضح أن تلك الأسماء ليست بحاجة إلى وظيفة ننسبها إليها مجرورة بالإضـــافة أو بالحرف ، فالمقصود إذن البحث عن تسمية غير وظيفية لها ؛ لأن التسمية الوظيفية التى يتطلبها الإعراب موجودة وهى الإضافة أو الجر بالحرف ، ومـــادام الأمـــر كذلـــك فإنه من الجدير بنا أن نجد التسمية المناسبة لهذه الأسماء المجرورة .

ولـــنا أن نستفيد من خبرة المتقدمين فى هذا الموضوع ، فابن الأنبارى فى " أسرار العربية " يقول فى حديثه عن " كم " الاستفهامية : فلهذا كان ما بعدها فى الاستفهام منصوباً [١٢٩] .

ويقول عن " كم " الخبرية ، ولهذا كان ما بعدها مجروراً فى الخبر [١٣٠] ، فابن الأنبارى لم يقل " مميزها " أو تمييزها ، بل قال : ما بعدها .

وقـــد سار على هذا المنهج ابن الخشاب أيضاً ، فقال فى حديثه عن " كم " الاســـتفهامية : والمذكـــور بعد " كم " فى الاستفهام منصوب على التمييز إن كان مـــنكوراً [١٣١] ، وقـــال عـــن " كم " الخبرية : هذا الاسم بعدها مجرور [١٣٢] ، فقولهما الاسم المذكور بعد " كم " أو الواقع بعدها أو الذى يقع بعدها أو يذكر ، كل ذلك صحيح ومناسب ومقبول .

وبعـــض النحاة يستعمل لفظ " المبين " فى مثل هذه الحالات ، وعلى الرغم مـــن أن المبيـــن والتبييـــن والمفسر والتفسير والمميز والتمييز كلها مصطلحات مســـتعملة فـــى هذا المعنى . فإنه من الممكن أن نستعمل كلمة " المبيّن " فى هذا الموضـــوع ؛ لأنها ليست متداولة ولا مشهورة مثل التمييز فلن يحصل من جراء

اســتعمالها التباس ، كما لو استعملنا التمييز ، فيكون " المبيّن " لما يدل على معنى والتمييز لما يدل على وظيفة .

ونخلــص بذلــك مــن كل إشكال ينشأ من استعمال التمييز فى المنصوب والمجــرور وأن نستعمل لفظ المعدود والمكنى بعد العدد وكناياته ، فالمعدود بعد الأعداد والمكنى بعد كنايات العدد مثل " كم " الخبرية ، فلا نستعمل التمييز إلا لما حكمه النصب من الألفاظ التى تبين الأسماء المبهمة .

وثمــة أمران يدلان على أن محل الجار والمجرور هو النصب ، تقديراً ، وأول هذيــن الأمرين نزع الخافض ، فإذا حُذف حرف الجر الأصلى نُصب الاسم بعده ، نحو قولك : زهدتُ المالَ ، وصلنا القرية ، أمرتُك الصدقَ ، لا تقعد قارعةَ الطريق ، ومن ذلك قول يزيد بن الحكم [١٣٣] :

فليتَ كَفافاً كانَ خَيرُكَ كلُّهُ

وَشرُّكَ عنِّى ، ما ارتوَى الماءَ مُرتوِى

فــتقدير القسم الأخير من عجزه : ما ارتوى من الماء مرتوٍ ، ولما حذف حــرف الجــر " من " ظهر النصب على الاسم بعده ، دليلاً على أن المحل ، فى الأصل ، هو النصب ، وإنما جيء بحرف الجر قبله ، لتتأتى تعدية الفعل القاصر ، وإيصال معناه إلى مفعوله [١٣٤] .

يحذف حرف الجر قياساً قبل " أنَّ " ، كقوله تعالى : ﴿ *شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُــوَ* ﴾ [١٣٥] ، أي : شهد بأنه . ولا يجوز حذف الجار قبل " أنْ وأنَّ " إلا إذا أمــن اللبس ، وذلك بألا يكون للفعل حرف جر غير الحرف المحذوف ، فإن كان الفعل يتعدى بحرفين وله مع كل حرف معنى خاص ، فلا يصح الحذف ، حتى لا يغمض المراد ، إذ لا يعلم حينئذٍ أى الحرفين حذف .

وذلك مثل الفعل " رغب " ، فهذا الفعل يتعدى بــ " فى " وبــ " عن " وله مع كل منهما معنى يختلف عن معناه مع الآخر ، فإذا قلت : " رغبت أنْ أسافر " ، لا يفهــم السامع مرادك ، أرغبت فى أنْ تسافر ، أم رغبت عن أن تسافر ؟ ففى مثل هذه الأحوال يمتنع حذف الجار .

ويســـتنتج من هذا أنَّ الرَّبط هو اصطناع علاقةٍ سياقية نحوية بين طرفين باســـتعمال أداةٍ تدل على تلك العلاقة ، وقد يكون الغرض من الربط أمْن لَبْس فَهْم الارتـــباط بيـــن الطرفين المربوطين ، وقد يكون أمْن لَبْس فَهْم الانفصال بينهما ، واللســـان العـــربىَّ لا يلجأ إلى الربط إلا عند خوف اللبس فى فهم الارتباط ، أو اللبس فى فهم الانفصال .

وهناك أساليب تحتمل الإضافة وتحتمل غيرها ، ولكل من الحالتين معنى : من ذلك قولك : أنا فاعلُ ذلك ، وأنا فاعلٌ ذلك ، وأنا قاتلُ أخيك ، وأنا قاتلٌ أخاك ، فعـــند إضافة اسم الفاعل إلى ما بعده يكون على معنى الإقرار والإخبار بشيء مضـــى ، وعند تنوين اسم الفاعل ونصب ما بعده به يكون على معنى الإخبار بما ســـتفعله في المستقبل (١٣٦) ، ولا يعد إقراراً يوجب حكماً كما فى مسألة الكسائى لأبى يوسف صاحب أبى حنيفة (١٣٧) .

وكذلـــك قولك [محمد أكرمُ أباً] أو أبٍ ، فإذا أضفت أفعل التفضيل إلى ما بعده كان معنى ذلك تفضيلاً لمحمد بأنه هو أكرم الأباء . وإذا قطعته عن الإضافة ونصـــبت ما بعده على التمييز كان معنى ذلك أن أباه أفضل من غيره ، فالتفضيل لأب المتحدث عنه وليس له هو كما فى حالة الإضافة .

ومن هذا أيضاً العبارة المشهورة [ما أجمل السماء] وأشباهها فإذا أضفت اســـم التفضيل إلى ما بعده كانت استفهاماً وإلا كانت تعجباً ، وفى مثل [ما أحسن زيـــداً] تحتمل مع ما تقدم وجهاً ثالثاً ، وهو نفى الإحسان عن زيد فيُعربُ فاعلاً للفعل الماضى [أحسن] والعلامات الإعرابية هى التى تفرق بين هذه المعانى .

[كـــتاب جميل فى البيت] يحتمل إضافة كتاب إلى ما بعده فى حالة ما إذا كـــان [جمـــيل] علمـــاً لشخص ، وتحتمل الوصفية أى وصف الكتاب بالجمال ، والعلامة الإعرابية توضح ذلك .

وفي القرآن الكريم﴿ *نَرفَعُ درجات مَنْ نَشاء* ﴾ (١٣٨) ، بإضافة الدرجات إلى مـــا بعدها فتكون الدّرجات هى المرفوعة ، وقرئت بالتنوين مقطوعة عن الإضافة

علـــى الـــتقديم والتأخير فيكون [من نشاء] هو المفعول أى ترفع من نشاء رفعه درجات ، ودرجات على هذا تمييز أو مفعول ثانٍ (١٣٩) والقراءتان سَبْعيتان (١٤٠) .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ *قُلْنَا احمل فيها من كل زوجين اثنين* ﴾ (١٤١) وقوله تعـــالى : ﴿ *فاســلك فيها من كل زوجين اثنين* ﴾ (١٤٢) ، حيث قرأ أغلب القراء بإضـــافة [كــل] إلى ما بعدها فى الآيتين ، و [اثنين] مفعول للفعل [احمل] و [مـــن كل زوجين] محله نصب على الحال من المفعول ؛ لأنه كان صفة للنكرة ، فلما قدم عليها نصب على الحال (١٤٣) .

وقـــرأ حفـــص عن عاصم ووافقه الحسن والمطوعى (١٤٤) بتنوين [كل] وحذف المضاف إليه أى من كل شيء أو من كل حيوان لأن [كلاً] و [بعضاً] يقتضيان مضافاً إليهما و [زوجين] على هذه القراءة مفعول به و [اثنين] توكيد له (١٤٥) .

قولـــه تعالى : ﴿ *وآتاكم من كل ما سألتموه* ﴾ (١٤٦) الجمهور على إضافة [كل] إلى ما بعدها فتكون [من] تبعيضية ، والمفعول محذوف أى آتاكم بعض جمـــيع ما سألتموه نظراً لكم ولمصَالِحِكُم ، وقرئ فى الشواذ (١٤٧) بتنوين [كل] ومـــا ســـألتموه فى موضع النصب على المفعوليّة أى أَعطاكم ما سألتموه من كل شيء فتفيد عموم الإعطاء لكل المطلوبات (١٤٨) .

وقـــد لجـــأت اللغات الموقوفة – غير المعربة – إلى عناصر أخرى غير ترتيـــب الكلمات لبيان المعانى الوظيفية ، ففى مقابل الكسرة التى تدل على التبعية أو الإضافة فى مثل [كتاب محمدٍ] نجد الإنجليزية تستعمل [of] للتعبير عن هذا المعـــنى الوظيفـــي وهو [الإضافة] genetive وربما استعملت الحرف [S] وقـــبله apostrophe نحو Henery's book كتاب هنرى Bird's feathers [ريـــش الطـــيور] وهذه الـــ apostrphe وضعت عوضاً عن حرف [e] فقد كانت علامة الإضافة فى الإنجليزية القديمة [es] ثم حذف الحرف [e] وجاءت بدلاً منه علامة الـــ apostrophe (١٤٩) .

وهـــذه الــــ [S] أو حرف [of] بمعنى [ملك] أو [بتاع] كما يقول العـــوام ، نجد أنْ اللغة العربية تستعمل ما يقابله فى أسلوب الإضافة عندما يكون المضـــاف موصـــوفاً ، فإنها تلصق لام الملكية بالمضاف إليه فى هذه الحالة نحو "النائب الأول لرئيس الوزراء " أو " المصلح الاجتماعى لأبناء القرية " فإن أصل التعبـــير كـــان [نائـــب رئيس الوزراء] فلما وضعت كلمة [الأول] لم يعد فى الإمكان إضافتها إلى [رئيسٍ] دون استعمال لام الملكية .

ونجد الفرنسية تستعمل الحرف [preposition [de للدلالة على المعنى الوظـــيفى نفســـه ، أى الإضافة نحو : Les comedies de moliere واللغة الســـريانية تستعمل الحرف نفسه للدلالة على الإضافة نحو [كتابا دار ملكا] أى [كـــتاب الملـــك] ، بيـــنما تستعمل اللغة العبرية للدلالة على الإضافة كلمة شل موضـــوعة بيـــن المضاف والمضاف إليه نحو [ها دلت شل ها حادار] ومعناها "الباب ملك الحجرة " (١٥٠) .

يحذف حرف الجر فى موضعين الأول من المفاعيل التى ترد منصوبة فى الاســـتعمال ، ولكن فهم المعنى يحتاج إلى تقدير حذف حرف جر ، والنوع الثانى لـــون مـــن ألوان التنوع فى الأساليب ، بحيث يصبح حرف الجر أداة مستعملة ، لكنها زائدة عن الوظيفة ولا قيمة لها فى الإعراب ، وغالباً ما تقترن بالمرفوعات.

ومن مواطن حذف الحرف ما هو معروف فى حذف حرف الخفض [الجر] وهو باب من الحذف فسيح ، يطرد تارة ولا يطرد تارةً أخرى .

ويضـــع الـــنحاة للقسم الثانى – وهو ما لا يطرد – شرطاً لابد منه ، وهو قولهـــم : إنـــه لابد فيه أن يتعيّن الحرف ، وأن يتعين مكان الحذف ، حتى يجوز حينئذٍ حذف الجر ، ويمثلون لذلك بقولهم : " بريت القلم السكين " .

إذ الأصـــل : بريت القلم بالسكين ، فإن حرف الجر هنا متعين وهو الباء ؛ لأن العلاقـــة بين الاسم المجرور ، أو ما نسميه مفعولاً للفعل غيرَ مباشر ، علاقة استعانة أو واسطة ، وهذا المعنى يعبَّر عنه بالباء ، وموضع الحرف متعين أيضاً ، وهو الاسم الثانى [السكين] .

ويذكر النحويون لهذا الحذف معنيين :

الأول: التوسع في أثر الفعل في المفعول ، وعبارتهم فيه " إسقاط حرف الجر توسعاً " و " النصب بنزع الخافض " .

ويفهم من ذلك أن لا يقيد هذا المفعول ، من حيث علاقته بالفعل أو ما يقوم مقامه ، بهيئة معينة يدل عليها الحرف كالإلصاق والاستعانة والسببية والاستعلاء وغير ذلك من معانى حروف الخفض [الجر] ، بحيث يطلق العنان لكل معنى يحتمله التركيب ويصح تقديره فيه .

من ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿ واقعدوا لهم كلَّ مرصد ﴾ [١٥١] فإن الاسم المنصوب هنا منصوب بنزع الخافض أو بإسقاط حرف الجر توسعاً ؛ لأنه يحتمل معانى الظرفية [فى] ، والاستعلاء [على] ، والإلصاق [بـ] ..

ويصح أن يقدّر ، لو أريد التقدير ، فاقعدوا لهم فى كل مرصد ، وعلى كل مرصد ، وبكل مرصد .

وهذا الحذف لا يكون إلا فى المسموع المأثور ، لم يجيزوا القياس عليه ، ومنه قول الشاعر :

تمرون الديار ولم تعوجوا

كلامكم على إذن حرام

والمعنى الثانى معنى يطرد فيه حذف حرف الجر ، وهذا الحذف قد استقر قاعدة يقاس عليها ، والحرف هنا حرف بعينه وهو " فى " وهو لمعنى الظرفية ، فيقاس حذفه فى كل اسم زمان ؛ تقول " حضرت يوم الخميس " و " سأراك قدومك من السفر " ؛ لأن المعنى مع اسم الزمان لا يحتمل إلا الظرفية ، أى كون اسم الزمان وعاء للحدث ، فعلاً كان أو ما يتصرف منه .

واسم المكان يكون ظرفاً إذا كان مبهماً غير مختص ولا محدد الأقطار ؛ لأن اسم المكان المختص غير المبهم يصلح أن يكون ظرفاً وغير ظرف ، وهو

يســمى متصرفاً ، وهو لا يضمّن معنى الظرفية باطراد كالبيت والغرفة ، تقول : "بنيت الغرفة ، واشتريت البيت " .

وهــو لــيس بظــرف وإنما هو اسم كسائر الأسماء ، وقد عيّن النحاة اسم المكان الذى يكون ظرفاً للحدث ، قال ابن مالك :

وكل وقت قابلٌ ذاك وما ***يقبله المكان إلا مبهما***

نحو الجهات والمقادير وما ***صيغ من الفعل كمرمى من رمى***

ضــرب آخر من ضروب حذف حرف الجر وعن مثل هذا الحذف تحدث الــنحاة فــى باب بناء اسم [لا] التى لنفى الجنس ، حين يكون مستكملاً لشروط البناء:وهى التنكير والتجرد من الإضافة وشبهها،فى أحد تفسيرين لبناء ذلك الاسم.

والتفســير الآخر هو تركيب [لا] مع اسمها كتركيب خمسة عشر ، وذلك كقوله تعالىٰ : ﴿ ***ذلك الكتاب لا ريبَ فيه*** ﴾ (١٥٢) .

فــإنهم يعللــون بــناء الاسم بأنه مضمن معنى " من " التى يراد بها معنى الاستغراق ، أى استغراق الجنس ، وهو معنى يتفرع أو يشتق من معنى التبعيض وهو أحد معانى [من] ، فكأن القائل " لا رجل فى الدار " يريد أن يقول " لا من رجــلٍ فى الدار " أى لا بعض رجل ، وكأن هذا القول جواب لسؤال سائل : هل من رجل فى الدار ؟

ويعضــد هذا التفسير ورود " من " الاستغراقية فى النفى المطلق نحو قوله تعالى : ﴿ ***مَا مِنْ شَفيع إلا من بعد إذْنه*** ﴾ (١٥٣) . وفى الاستفهام حيث يراد أيضاً استغراق أفراد المنفى حكماً كقوله تعالى : ﴿ ***قُلْ هَلْ من شُركائكم من يبدأ الخلقَ ثم يُعيده*** ﴾ (١٥٤) ، ﴿ ***قُلْ هَلْ مِن شُركائكم من يَهْدى إلى الحق*** ﴾ (١٥٥) .

وورود [مــن] فى النفى المطلق بغير [لا] كثير فى آى الكتاب الحكيم ، ومن ذلك قولــه تعالى : ﴿ ***مَا عَلَى المحسنين من سَبيل*** ﴾ (١٥٦) ، حتى كأنها لا تحذف إلا مع " لا " ؛ لأن فى معناها استغراق النفى للجنس كله .

ويمكـــن أن يقـــال مثل ذلك فى عمل " لا " عملَ " إنَّ " فى نصب الاسم ، فكأن نصب الاسم بعدها آتٍ من حذف حرف الجر ، كالذى يكون فى باب النصب بنزع الخافض .

وقال النحاة فى حروف الخفض ، إنها حروف إضافة تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء ، ليس فى واقع حاله إلا وسيلةً لاطراد القاعدة وتعميمها .

ويشبه ذلك دعواهم بأن الإضافة ، وهى عند الأكثرين عامل معنوى ، إنما هـــى بمعنى حرف من حروف المعانى أصلها اللام التى هى للملك والنسبة ، كما فى قولنا كتاب زيد ، ومنها [فى]وهى بمعنى الظرفية كما فى قوله تعالى : ﴿ ***بل مَكْـــرُ الليل والنهار*** ﴾ (١٥٧) ، ومنها أيضاً [من] التى هى للبيان كما في قولنا : خـــاتم حديد ، ودرهم فضة ، ومرد ذلك إلى اعتدادهم بالعامل اللفظى ، وأنه أقوى على العمل من العامل المعنوى .

وقـــد تـــابعهم الأســـتاذ إبراهيم مصطفى فى هذه المسألة ، فذهب إلى أن الإضـــافة ليســـت إلا معنى وضعت له حروف بعينها ، وأنها ليست إلا فرعاً من الخفض بالحروف .

وفكـــرة العامل وقواعدها العامة هى التى ذهبت بهم هذا المذهب ، وتابعهم فـــيه الأستاذ إبراهيم مصطفى يروده فيه رائد آخر ، وهو الإقلال من الفروع قدر المستطاع ، وجمعها فى أصول عامة ما وجد إلى ذلك سبيلاً .

وتحـــذف تاء التأنيث من المضاف بسبب التركيب الإضافى عند أمن اللبس كما فى قول الشاعر : وأخلفوك عد الأمر الذى وعدوا

أى : عـــدة الأمر ، وجعل الفراء منه قوله تعالى : ﴿ ***وهم من بعد غلبهم سيغلبون*** ﴾ (١٥٨) ، وقوله : "وإقام الصلاة " بناء على أنه لا يقال في غير الإضافة فى الإقامة إقام ، ولا فى الغلبة غلب (١٥٩) ، وحذف التاء هنا جائز لا واجب حيث أمـــن اللـــبس ، وإلا لـــم يجز حذفها كما فى تمرة وخمسة ، وقد اختلف فى كونه سماعياً أو قياسياً (١٦٠) ، لقلة وروده فى اللغة .

أما الثقل اللفظى فى الجملة ، فينتج عن طول بناء الجملة من خلال تطويل العناصـــر اللغوية بها ، أو كثرة مكونات الجملة وتباعدها ، أو الانتقال السريع من فعلٍ دالٍّ على زمنٍ إلى فعلٍ دالٍّ على زمن آخر ، وطول الجملة يؤثر فى سهولتها وخفـــتها أو ثقلها (١٦١) ، ويجسد ابن جنى هذه الظاهرة فيقول : " إنهم إذا كانوافى حـــال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه مصانعين [نافرين] عنه ، علم أنهم إلى الإيجـــاز أمـــيل ، وبه أعنى ، وفيه أرغب ، ألا ترى إلى ما فى القرآن وفصيح الكـــلام مـــن كـــثرة الحذوف ، كحذف المضاف ، وحذف الموصوف ، والاكتفاء بالقليل من الكثير ، كالواحد من الجماعة ، وكالتلويح من التصريح ؟

فهذا ونحوه – مما يطول إيراده وشرحه – مما يزيل الشك عنك فى رغبتهم فـــيما خـــف ، وأوجز ، عَمَّا طال وأمَلَّ ، وأنهم متى اضطروا إلى الإطالة لداعى حاجـــة أبـــانوا عـــن ثقلهـــا عليهم ، واعتدّوا بما كلفوه من ذلك أنفسهم ، وجعلوه كالمنـــبهة على فرط عنايتهم وتمكن الموضع عندهم ، وأنه ليس كغيره مما ليست له حُرمته ، ولا النفس معنية به " (١٦٢) .

ويثبـــت نـــص " ابن جنى " أن العرب من طبيعتهم يكرهون التطويل الذى يؤدي إلى الثقل ، وأنهم أميل للإيجاز وأرغب فيما خف ، وليس أدل على ذلك من القرآن الكريم وفصيح الكلام ، فقد ورد العديد من المظاهر التى تثبت تلك الظاهرة ، وأن العـــرب إذا اضـــطروا للإطالـــة أبانوا عن الثقل فى كلامهم ؛ ولذلك كان الحذف للتخفيف يعد من شجاعة العربية .

وقـــد أفـــرد " ابن جنى " باباً فى خصائصه يحمل هذا الاسم " فى شجاعة العربـــية " يتحدث فيه عن مثل هذه الظواهر التى تمثلت فى كلام العرب الفصحاء نطقاً وكتابةً . وهذه الظواهر من طبيعة اللغة ، وليس ذلك غريباً عليها ، حتى ولو أدى هـــذا إلى حذف جملة بكاملها ، بشرط ألا يؤدى الحذف إلى خَلل فى المعنى ، يقول الأستاذ " إبراهيم مصطفى " : " إن العرب كانوا يتخففون ما وجدوا السبيل ، ويحذفـــون الكلمـــة إذا فُهِمَت ، والجملة إذا ظهر الدليل عليها ، والأداة إذا لم تكن الحاجة مُلحَّة إليها " (١٦٣) .

هكـــذا يـــتخفف العربى من كل ثقيل ، وهو راضٍ عمَّا فعله ، سواء فعله بإرادتـــه عـــن طـــريق وضع القواعد التى تحكم البناء ، أو بغير إرادته فى أثناء الممارســـة العملـــية للغة عن طريق التحدث ، هذا التخفف من الثقل يساعده كثرة الاستعمال وشيوعه .

[د] بين الاستعمال وفكر النحاة:

وتعدد الوظيفة للمكون الواحد فى التركيب الواحد أكثر اتساعاً فى اللغة ؛ إذ أنهـــا تعـــتمد علـــى عدم تحديد دلالة المكون الواحد ومن ثم التركيب ، وهذا أمر طبيعى ؛ لأن المفردات أقل عدداً من المعانى التى تؤديها فى اللغة الواحدة ، وهذه العلاقة تتضح فى الوظائف التى تؤديها أسماء الاستفهام خصوصاً [كيف – كم – مـــا] لأن كلاً من هذه الأسماء لا تتعدد معانيها بذاتها فى التراكيب المختلفة ، بل يـــتعدد مدلول المكون الذى يستفهم عنه السائل ، فقد يكون السؤال عن الزمان أو المكان أو الحال أو وفقاً لهذه المدلولات تتخذ وظيفة المكون المستفهم به .

ويبدو أن فى تراكيب العربية تشابهاً كبيراً وقرابة حميمة بين حالتى النصب والجر ؛ إذ يجوز لكثير من الأسماء نصبها وجرها فى التركيب الواحد . وقد رأى النحويون أن النصب فى علاقته الجرية كان هو الأصل ، فالمجرور مجرور لفظاً منصـــوب محلاً ، ويبدو أن العربية فى مراحلها النهائية التى وصلت إلينا ، كانت قـــد اتجهـــت إلى نصب كثير من المجرورات ، حتى إن النحويين ظنوا أن حالة النصـــب كانـــت هى المرادة منذ أول الأمر ، كما يبدو أن العربية كانت تتجه إلى الـــتخفف مـــن الإعراب ، وهذا هو سر الاكتفاء بعلامتين إعرابيتين فقط لحالات الإعراب الثلاثة لكثير من الأسماء ، علامة للرفع وأخرى للنصب والجر المثنى ، وجمع المذكر السالم ، جمع المؤنث السالم ، الممنوع من الصرف والتعدية بحرف الجـــر قسيم التعدية بالهمزة والتضعيف ، وتلك سمة أخرى من سمات القربى بين النصب والجر ، ويبدو أن الأصل فى التعدية كان عن طريق حرف الجر ، فكثير من المفاعيل ينصب على معنى حروف الجر " به ، له ، فيه ، معه ، منه " كما أن حـــرف الجـــر لا يزال يستعمل مع معمول الفعل المتعدى المتقدم عليه ، ومعمول

المشتقات من الأفعال المتعدية ، وتتخفف العربية من حرف الجر على ثلاث طرق ، إمـا بذكر بديل له ، أو بعدم ذكر بديل ، وجر الاسم كما كان يُجر مع وجوده ، أو بعـدم ذكـر الـبديل ونصب الاسم ، فيبدو الاسم المنصوب عن طريق نزع الخافض شبيهاً بأخيه الذى وُلِدَ منصوباً ، لكن النحويين العرب حرصوا على تبيين الفـرق بينهما بطريقة تدفع دارسى علم العربية إلى إكبارهم ، فالنصب على نزع الخافض كان عندهم فى محل وسط بين المفعول به الخالص ، والأسماء المجرورة الخالصـة ، وثـبات النسبة لا يلحظ فقط مع تغير الحالات الإعرابية داخل الجملة الفعلـية فحسب ، بل يلحظ كذلك فى التقارب بين نمطى تركيب الإسناد وهذا أمر أدركـه النحويون العرب ، مما يؤذن بأنهم كانوا أميل إلى رصد العلاقة الداخلية بيـن طرفى الإسناد فى النمطين ، منهم إلى رصف الملامح الشكلية والحقيقة أن رصـد تغير مبانى التراكيب من حيث وجود بعض أحرف الجر أو غيابها يُعدّ من الاتسـاع فـى الأساليب العربية ، وإن تعلق ذلك بالعلامات الإعرابية وتغير حالة المكـون التركيبي من جر فى حالة وجود الحرف إلى نصب فى حالة غياب هذا الحرف وتأويل الحالة بأنها نصب على نزع الخافض ، ومن ذلك أن العرب لجأت إلى تغيير فى الجملة الاسمية تحولت به إلى مفرد ، وتحول الكلام كله من جملتين فعلـية واسمية إلى جملة واحدة فعلية ، فبدت الجملة الاسمية وقد صارت عنصراً مفـرداً فـى جملة فعلية ، وكثير من الجمل تكون اسمية إن رفع عنصر مفرد فى جملة فعلية ، وكثير من الجمل تكون اسمية إن رفع عنصر فيها ، وفعلية إن نصب ذاك العنصـر ، والـرفع يحمل معنى الدوام والاستمرار ، والنصب يحمل معنى التغيير والانقطاع ، وغالباً ما يصحب هذا التخفف من الأفعال وهو أمر مبناه على التسهيل ، فإن العرب لم تلزم نفسها بوضع تركيبى معين : جملة فعلية أو اسمية ، أعطـت لنفسها الحرية فى نطق كلماتها ، فاعتبرت نفسها مرة من نمط ، وأخرى من نمط آخر ، تبعاً للحركة الإعرابية ؛ لأن النمطين فى العمق التركيبي العربى ، يكادان يحلان محلاً واحداً متقارب المكانة إن لم يكن مساويها .

والحقـيقة أن البحث فى الوظائف النحوية يختلف عن البحث فى العلامات الإعرابـية ، فالبحـث فى الوظائف نمثله بأن يحل الحال محل التمييز أى يؤدى

المكـــون وظيفة تصلح للحال وللتمييز ، وكذا بين المبتدأ والخبر ، أما البحث فى العلامـــات الإعرابية فهو يتعلق بمؤثر معين ، يمكن أن يحدث العلامات الإعرابية جميعاً الفتحة والضمة والكسرة ، نتيجة وجوده فى بداية الجملة كحرف الفاء حين يدخـــل على الفعل المضارع و " حتى " حين تدخل على الأفعال والأسماء ، ولكن فى هذه الحالة لن تتغير الوظيفة النحوية أو تستبدل بوظيفة أخرى ، بل الذى يتغير هو العلامة الإعرابية على آخر المكون خصوصاً فى حالة دخول الفاء على الفعل المضارع لن تتغير وظيفته ، بل ستغير علامته .

وقواعـــد الـــنحو العربى تُعَدُّ دستوراً التزم به النحاة ، وهى مبادئ عامة لا ترتبط بباب نحوى دون غيره ، ولكنها توجيهات يهتدى بها كلُّ نحوى عند تفكيره فى المسائل المفردة (١٦٤) .

ولكـــى يكون للاختلاف فى الأصول تأثير كبير على تعدد الوظيفة النحوية للمكون بقدر تأثير مسألة العلاقة بين المنشيء والمتلقى وتحديد دلالة المكون داخل التركيب ، ومن ثم وضوح دلالة التركيب ذاته ، لكن الذى وصل إلينا من أمر هذه الوظـــائف ، هو آراء أولئك النحاة حول التراكيب والمكونات التى نعنى بها ، وقد يكون بين بعض النحاة خلاف فى الأصول وقد لا يكون ذلك الخلاف بين بعضهم الآخـــر ، لكنَّ الذى لاشك فيه أن تعدد الوظائف للمكونات ، وكذا اختلاف الأوجه الإعرابية قد أُثِرَ عن أغلبهم إن لم يكن عنهم جميعاً .

وأثر عن الزجاجى أنه قال : " فإن قال قائل : قد ذكرت أن الإعراب داخل عقب الكلام فما الذى دعا إليه ، واحتيج إليه من أجله ؟

فـــالجواب أن يقـــال : إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها المعانى وتكون فاعلة ومفعولـــة ومضـــافة ومضافاً إليها ، ولم تكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى ، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعانى ، فقال :ضرب زيد عمراً ، فدلوا برفع " زيد " على أن الفعل له ، وبنصب "عمرو" على أن الفعل واقع به ، وقالوا : ضرب زيدٌ ، فدّلوا بتغيير أوّل الفعل ، ورفع زيد على أنّ الفعل لما لم يسمّ فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه .

وقالوا : هذا غلامُ زيدٍ ، فدلّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعانى جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ، ليتسعوا فى كلامهم ، ويقدّموا الفاعل إذا أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعانى .

بخصوص المكونين التركيبيين " كيف " و " كم " تتغير وظيفة كل منهما فى التراكيب المختلفة ، وفقاً لنوع التركيب ووفقاً لنوع الفعل المستعمل فى التركيب ، سواء أكان لازماً أم متعدياً كما تتغير الوظيفة النحوية لكل منهما وفقاً لدلالة التراكيب ، ووفقاً لنوع الاستفهام ، سواء أكان دالاً على العدد أم الزمن ، ولعل هاتين الأداتين تمثلان بتعدد وظائفهما النحوية فى التراكيب المختلفة مسألة أن التنوع فى الوظائف النحوية واستبدالهما ، هو صدى للمعانى والأغراض المختلفة التى تؤديها كل من الأداتين فى التراكيب ذات الأغراض المختلفة ، فالمسألة هنا لا تتعلق بافتعالات النحويين أو المعربين ، وإنما هى قضية من المكونات التركيبية التي يمكن للعقل البشرى أن يستوعبها فى فترة وجيزة وهى ما يعرف بكفاءة اللغة التي يجب أن تتناسب تناسباً طردياً مع قدرة الإنسان اللغوية ، والزمن الذى يقضى فيه الغرض من ناحية والذى يعيشه من ناحية أخرى .

والنصب هو المرتبة الثانية من مراتب الإعراب ، أو هو المرتبة الوسطى فيه وتكون كثرة الألفاظ فى هذه المرتبة من الإعراب .

ولذلك نلاحظ أن هذه الحالة وفروعها فى الألفاظ المعربة فى العربية من أسماء أو أفعال – والعلامة الأصلية لهذه الحالة هى الفتحة كما هو معروف ، وهى حركة خفيفة سهلة ، لا يجد النطق فيها مشقة ولا جهداً ، بل هى فى الواقع أخف الحركات ، ولذلك ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أنها ليست بحركة إعرابية و علماً لمعنى من معانيه ، وإنما تلجأ إليها العربية ، حيث لا حاجة إلى الضم ولا إلى الكسر .

ولذلك كثر ورودها وغلب وجودها فى آخر الألفاظ المعربة على وجه الخصوص ، والحقيقة أن المنصوبات هى أكثر المكونات العربية تحولاً كالحال

علـــى سبيل المثال بعكس المرفوعات ، فأكثرها ثابت كالفاعل والمنصوبات أيضاً أكثر المكونات التركيبية تعدداً للوظائف النحوية .

والـــنحاة القدامـــى قد ذهبوا فى النصب عموماً إلى أنه علم المفعولية مثلما ذهبوا فى الرفع إلى أنه علم الفاعلية .

وإذا كان معنى الفاعلية قد يصدق بشيء من التجوز والتسامح فى كثير من الأســماء المــرفوعة ، فإن معنى المفعولية فى الواقع يختلف عنه فى صدقه على المنصوبات اختلافاً كبيراً .

ولعل فى شرح معنى المفعولية ومفهومها الحقيقى وفى النظر إلى مجموعة الأســماء المنصوبة ما يوضح لنا مبلغ هذا الحكم العام من الصدق ، والحقيقة أن معنى المفعولية هو التأثر بالفعل ، والمفعول هو الذى ينتج عن قيام الفاعل بالفعل ، مــثل قولنا : كتب زيد رسالة ، وقرأ خالدٌ كتاباً ، فالرسالة هى التى نتجت عن قــيام زيــد بالكــتابة والكــتاب نتج عن فعل زيد القراءة ، فالرسالة هى المكتوبة والكتاب هو المقروء ، وهذا هو معنى المفعولية حقيقة ، ولو أننا طبقنا هذا المفهوم علـــى الأسماء المنصوبة جميعاً ، لوجدناه يصدق على ما يسمى عند نحاة البصرة المفعول به ليس غيره ، أما باقى الأسماء المنصوبة فهى إما مصدر مؤكد لفعله أو مبيــن له ، وإمــا ظرف يقع فيه الفعل ، وإما سبب لوقوع الفعل ، وإما مصاحب للفاعل عند وقوع الفعل منه " .

وإما وصف لحالة اسم أو هيئة ، أو بيان الجزء من حقيقة الاسم ، وإما اسم مخــرج مــن حكــم الإســناد أو غيره من معانى الإعراب ، وقد حرص النحاة البصــريون علـــى أن يســموا كــل هذه الأسماء المنصوبة أو أغلبها مفاعيل ، واصــطنعوا لذلــك تأويلاً أو تخريجاً يتمكنون به من إجراء قاعدتهم العامة سالفة الذكــر ، فقد سموا المصدر المؤكد أو المبين مفعولاً مطلقاً . والظرف مفعولاً فيه والســبب مفعــولاً له أو لأجله ، والمصاحب مفعولاً معه ، ثم عجزوا عن تسمية الثلاثة الباقية مفاعيل وهى الحال والتمييز والمستثنى ، ولكنهم ألحقوها بالمفاعيل ، وزعمــوا أنهــا إنمــا تنتصــب بالأفعال فقالوا : إن فى الحال معنى الظرفية وأن

المستثنى منصوباً بالفعل الذي يسبقه ، أما التمييز فقد ألحقوه بالمفعول الذي ينصب بـنزع الخافض ومن ينظر فى كتبهم المفصلة يجد مقدار ما يتكلفون من الجهد فى توجيه هذه المسائل ، حتى يجعلوا من كل واحد من هذه الأسماء مفعولاً للفعل على طريقة ما ، ويدرك لأول وهلة ، أن هذا المفهوم للمفعولية لا يمكن أن ينطبق على هذه الأسماء انطباقاً حقيقياً ، ولاسيما حين يحذف الفعل من الكلام فيتكلفون لتقديره وتأويل عمله .

فتوكيد الفعل وبيانه ، وإن سبب وقوعه أو قرينة فاعله ليس فى الحقيقة مفعولاً للفعل ولا هو نتيجة لقيام الفاعل به .

ولعل ذلك أوضح ما يكون فى سبب الفعل الذى يسميه نحاة البصرة المفعول له أو المفعول لأجله ، ذلك لأن المفعول نتيجة هذا السبب ، والسبب بالطبع سابق للنتيجة ، بل هو موجدها ، وموجد من يقوم بها .

فإذا قال قائل : حضرت امتثالاً لأمرك ، فكلمة امتثالاً سبب للحضور وعلة لفعل المتكلم – وهو الفاعل – إياه وليس بمعقول أن تكون نتيجة لوقوع الفعل من الفاعل ومثل هذا يقال فى الظرف الذى يقع فيه الفعل من زمان أو مكان وفى المصدر الذى يؤكد فعله أو يبين حقيقته أو نوعه أما قرين الفاعل ومصاحبه فهو أولى بالفاعلية من بعض الوجوه ، فلو قال قائل " سرت والنهر " ، فالنهر مسير معه وإن كان لم يفعل السير ، ولكنه فى كل حال ليس نتيجة لوقوع السير فى المتكلم وقد تنبه إلى طرف من هذا نحاة الكوفة فلم يوافقوا نحاة البصرة على تسمية هذه الأسماء مفاعيل ، وإنما سموها بأسمائها الحقيقية التى تطابق واقع حالها مطابقة واضحة فقالوا الظرف ولم يقولوا المفعول فيه ، وقالوا السبب ولم يقولوا المفعول له أو المفعول لأجله .

ولم يسموا مفعولاً إلا ما يصدق عليه مفهوم المفعولية من بين الأسماء المنصوبة كلها (١٦٥) ، وهو ما سماه نحاة البصرة المفعول به ، وكما كان للتقدير دور فى التواضع على المصطلح عند أهل كل من البلدين فإن للتقدير أيضاً دوراً مهماً ورئيساً فى تعدد الوظائف النحوية للمكون .

فـــإذا حذف الجار فى تركيب ما ونصب الاسم بعده ، فإن شبه الجملة تفقد أصالتها ، وينتقل الاسم حينئذ إلى حالة النصب ، فيكون منصوباً بنزع الخافض ، كما يقول الكوفيون ، وذهب أهل البصرة إلى أنه منصوب بالفعل اللازم قبله (١٦٦) لما سبق الجار وصل الفعل إلى الاسم فنصبه .

وإذا كـــان الاســـم بعـــد " إلا " الاستثنائية العاملة ، وحذف جاره ، نصب بالاســـتثناء لا بنزع الخافض ، ولا بالمفعولية ، نحو قولك : ما جلسنا فى قاعة إلا قاعة المحاضرات ،هذا ومذهب البصريين ينسحب على المفعول لأجله ، نحو قول الله عز وجل : ﴿ ***يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت*** ﴾(١٦٧) ، و ﴿ ***لا تقتلوا أولادكم خشية إملاق*** ﴾ (١٦٨) ، وقول حاتم :

وأغفر عوراء الكريم ادخاره   وأعْرِضُ عن شتمِ اللئيم تكرُّما (١٦٩)

وقال الفرزدق :

يُغضِى حياء ويُغضَى من مهابته   فما يكلم إلا حين يبتسم

فهم يرون أن " حذر وخشية وادخار ، وحياء " منصوبات على المفعولية ؛ لأن حـــرف الجر حذف قبلها فوصلت الأفعال إليها فنصبتها (١٧٠) ، أما الكوفيون فـــيرون أنها منصوبات على المفعول المطلق والأولى أن تميز هذا وذاك ويكون النصب فيها للمفعول لأجله .

وعند عرض الزجاجى (١٧١) لاسم الفاعل ونظرية إعماله فى ما يليه وذلك إعمـــال النصـــب إذا كان منوناً ، أو الجر إذا لم يكن منوناً ، وأضيف إلى ما يليه ويـــورد بذلـــك مثالاً " هذان ضاربا زيد أمس " و " هؤلاء ضاربو أخيك أمس " ، ولكـــى يبيـــن الزجاجى فكرة تعدد الوظائف النحوية أشار إلى حالة العطف على التركيب المشتمل على اسم الفاعل فيقول (١٧٢) : فإن عطفت على الاسم المخفوض باسم الفاعل اسماً جاز فى المعطوف الخفض والنصب كقولك : " هذا ضارب زيدٍ وعمـــروٍ " عطفـــا على "زيد" و " هذا ضارب زيد وعمراً " تنصبه بإضمار فعل تقديـــره "يضـــرب عمراً" أو "ضرب عمراً " ، قال الله عز وجل : ﴿***وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسبانا***﴾(١٧٣) ، فنصب " الشمس " بإضمار فعل ، فإذا كان

اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال كان لك فيه وجهان : أحدهما : وهو الأجود ، أن تنونه وتنصب به ما بعده ؛ لأنه ضارع الفعل المستقبل . وذلك قولك " هذا ضاربٌ زيداً الساعة " وهذا ضاربٌ زيداً غداً " ، و " هذا مكرمٌ أخاك غداً " وما أشبهه .

قال زهير بن أبى سلمى :

بَدَا لى أنّى لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سَابِقًا شَيئًا إذا كان جائيا

وقال آخر :

إنى بحبْلِك واصلٌ حَبْلِى وبريش نَبْلِك رائِشٌ نَبْلِى

وقال ابن أبى ربيعة :

وكَم مالِىء عينيه منْ شيءِ غيرِهِ إذا رَاح نَحو الجمرةِ البيضِ كالدّمَى

والوجه الآخر : أن تحذف التنوين وتخفض ما بعده ، وأنت تريد الحال والاستقبال ، فتقول : " هذا ضاربُ زيدٍ غدا وهذا مكرمُ عمروٍ غداً " خفضت لمعاقبة التنوين الإضافة .

ولا يجوز النصب مع حذف التنوين إلا فى المعطوف بإضمار فعل ، والزجاجى يشير إلى ملحظ مهم وهو تأثير المبنى الصرفى على مسألة الإعمال ، وتعدد الوظيفة ، وذلك بعرضه لأحوال ثبوت النون أو حذفها فى اسم الفاعل الذى تمت تثنيته أو جمعه يقول وذلك قولك " هذا ضارب زيدٍ وعمراً " ، تقديره " ويضرب عمرا " قال الشاعر :

هَلْ أنْتَ بَاعِثُ دِيْنَارٍ لِحَاجَتِنَا أو عَبْدَ رَبّ أخَا عونِ بن مِخْرَاقِ

هكذا رووه بنصب المعطوف بإضمار فعل

فإذا ثنيت اسم الفاعل وهو بمعنى الحال أو الاستقبال أو جمعته كان لك فيه وجهان : إثبات النون وحذفها ، فإذا أثبت النون لم يكن فيما بعدها إلا النصب ؛ لأنها لا تجتمع مع المضاف إليه وذلك قولك : " هذان ضاربان زيداً غداً " و "هؤلاء مكرمون عمراً الساعة " وكذلك ما أشبهه .

ولبيان أثر النون فى تعدد الوظائف النحوية يورد الزجاجى [١٧٤] ، وإذا أدخلت الألف واللام على اسم الفاعل ، فلك حذف النون من التثنية والجمع ، فإذا حذفتها : كنت مخيراً فى خفض ما بعدها على الإضافة مع الألف واللام ، ونصبه على ألا تقدر حذف النون لمعاقبة الإضافة ، ولكن للتخفيف ، وذلك قولك : " هذان الضاربا زيد غداً " و " هؤلاء الضاربو عمرو غداً " ، فإن نصبت قلت : "هذان الضاربا زيداً غداً " بالنصب و " هؤلاءِ المكرمو عمراً غداً " بحذف النون تخفيفاً لطول الكلام .

قال الشاعر فى إثبات النون والنصب :

الضاربون عميراً عن بيوتهم　　　بالتل يوم عمير ظالمٌ عادِ

وقال آخر فى حذف النون والخفض : الفَارِجُو بابِ الأمير المُبهم

وقال آخر : وهو " قيس بن الخطيم " فى حذف النون والنصب :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا وكف

وتحت عنوان " المفعول غير المباشر " أورد الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى [١٧٥] قد يبدو غريباً أن تقول : إن هذه الأسماء التى تقع بعد حروف الخفض هى أولى بأن تسمى مفاعيل ، مما سموه مفاعيل من الأسماء المنصوبة كالمصدر المؤكد والمبين أو كالظرف أو كالصاحب ، وغير ذلك ، ولكن ذلك هو عين الحقيقة والواقع إذا أثرنا المعنى باهتمام ولم نفرط فيه من أجل المظهر وحركة الآخر .

وليس من شك أن وجه الغرابة فى هذا الأمر إنما مرده إلى عناية النحاة بالإعراب فى ظاهره وفى شكله دون العناية بواقع المعنى وحقيقته ، وهم يذكرون فى باب المفعول به أنه إذا حذف حرف الخفض أو الجر ، وهو يحذف فى أحوال بعينها ، وانتصب هذا الاسم على التوسع تارة ، وعلى التشبيه بالمفعول به مرة ، وعلى نزع الخافض تارة أخرى ، وهم يقدرون ذلك بما إذا تعين الحرف وتعين مكان الحذف .

وشـــواهد ذلـــك عـــندهم كثيرة منها نحو قوله تعالى : ﴿ *واقعدوا لهم كل مرصـــد* ﴾ (١٧٦) وفى حالة الظروف فإن الاسم الواقع بعد حرف الخفض ليس فى الحقـــيقة إلا مفعولاً ، إما لفعلٍ مذكورٍ ، أو لما يشتق من الفعل ، ويقوم مقامه فى الكلام كاسم الفاعل واسم المفعول ، ونحو ذلك ، وإنه إنما يسفل إلى مرتبة الخفض ؛ لأنـــه يستعين على معنى المفعولية وموقعها بالحرف ، وأن علاقته بالفعل أو ما يقـــوم مقامه متقيد بمعنى حرف الخفض وتتحدد به ويتبين أيضاً أن ما زعموا فى حـــروف الخفض ، أنها حروف إضافة تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء ، ليس فـــى واقـــع حاله إلا محاولة لإطراء القاعدة وتعميمها وتخلصاً من اعتراض يرد علـــيهم فـــى هذا الشأن ويشبه ذلك دعوى النحاة العرب بأن الإضافة ، وهى عند الأكثرين عامل معنوى إنما هى بمعنى حرف من حروف المعانى أصلها اللام التى للملـــك والنسبة كما فى قولنا " كتاب زيد " ومنها " فى " وهى بمعنى الظرفية كما فى قوله تعالى ﴿ *بل مكرُ الليل والنهار* ﴾ (١٧٧) أى مكر فى الليل والنهار .

ومـــنها أيضـــاً " من " التى هى للبيان كما فى قولنا : " خاتم حديد ودرهم فضـــة " أى خـــاتم من حديد ودرهم من فضة ، ومرد ذلك إلى اعتدادهم بالعامل اللفظـــى وأنـــه أقوى على العمل من العامل المعنوى ، وقد تابعهم الأستاذ إبراهيم مصـــطفى فـــى هـــذه المسألة وذهب إلى أن الإضافة ليست إلا معنى وضعت له حـــروف بعيـــنها ، وأنها ليست إلا فرعاً من الخفض بالحرف ، وواضح أن فكرة العـــامل وقواعدهـــا العامـــة هى التى ذهبت بهم هذا المذهب ، وهذا ما دعى إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى فى " إحياء النحو " .

وقـــد جعـــل ســـيبويه الحالة الإعرابية معياراً من معايير تصنيف الأبواب الـــنحوية ، لا يقـــل عـــن المعايير الأخرى كمعيار العامل ومعيار المعنى ومعيار الوظـــيفة التركيبية والدلالية للعناصر ، ولذا صنفت عدة أبواب نحوية على أساس المعيار الأول ، وأخرى على المعيار الثانى وثالثة على المعيار الثالث إلى آخره .

بـــيد أنه عمد إلى المعنى الوظيفى الذى يؤديه عنصر ما من عناصر اللغة وربـــط بيـــنه وبين الحالة الإعرابية [العلامة الإعرابية] ، ليشكل هذا المعيار ،

ويؤكـــد هذا الربط حرص سيبويه على أن يتجاوز بحثه العلامة الظاهرة وبعبارة أخـــرى لـــم يعـــن سيبويه بالجانب الشكلى فى تحليله لأبواب النحو ، بل أظهرت نصـــوص الكـــتاب تـــنوع معاييره ، وعمق تعليلاته ، وهكذا فإن العامل لم يكن المعيار الوحيد للتفسير عند سيبويه ، بل كان يواكبه عناية شديدة بالمعنى .

لاشك أن العلامة الإعرابية قرينة لفظية غير كافية للفصل بين أبواب النحو ، حيـــث إنـــه من الممكن أن تشترك عدة أبواب فى علامة واحدة كالفتحة مثلاً ، ويســـير ســـيبويه على النهج الذى اتبعه فى جعل العناصر اللغوية تتابع على نحو متدرج ، فقد بدأ بالمصادر وأعقبها بالأسماء المشبهة بها ثم الأسماء غير المشبهة بها ، ثم الصفات إلى آخره .

ويمكـــن لمكـــون تركيبى أن يُعد تمييزاً فى تركيب وأن يُعد مضافاً إليه فى تركيـــب آخر وأورد السيوطى خصائص هذا المكون فى قوله [١٧٨] ، وإذا حسن موضـــع أفعل التفضيل المذكور بعده نكرة فعل من لفظه ومعناه ، وصلح أن يسند إلى النكرة فهى تمييز ، فإن حسن موضعه بعض مضاف إلى جمع قام مقام النكرة جُرت بالإضافة ، فالأول نحو : زيدُ أكملُ فقيهٍ فقهاً ، فتنصب النكرة على التمييز ؛ لأنه بمعنى كمل فقهه ، والثانى ، نحو : زيد أكمل فقيه ، فتضيفه لأنه يحسن أن يجعل موضعه بعض مضاف إلى جمع قام مقام النكرة فتقول : زيد بعض الفقهاء ، فما كان بعد أفعل التفضيل فاعلاً فى المعنى يجب نصبه على التمييز ويمتنع جره بالإضافة كما كان الفقه بعد " اكمل " حين وضع موضعه " كمل " .

ومما أورده ضمن الاتساع فى الوظائف النحوية متفقاً مع النظرية التحويلية ، تحول التمييز عن فاعل أو مفعول [١٧٩] ، وكل منصوب على التمييز فيه معنى " من " وبعضه يصلح لمباشرتها وبعضه لا يصلح ، فالذى لا يصلح لمباشرتها " من " الواقعـــة بعد العدد كأحد عشر كوكباً ، وتمييز الجملة المنتصب عن تمام الكلام المنقول من فاعل نحو " طاب زيد نفساً " ﴿ ***واشتعل الرأس شيباً*** ﴾ [١٨٠] والأصل : طابت نفس زيد ، واشتعل شيب الرأس ، أو من مفعول نحو ﴿ ***وفجّرنا الأرض***

عيونا ﴾ [١٨١] والأصل فجرنا عيون الأرض ، وماعدا ذلك يصلح لمباشرة " من " فيجر بها .

وإن لم يكن جمع القلة بأن لم يستعمل تعين جمع الكثرة نحو : ثلاثة رجال ، ويغـــنى عن تمييز العدد إضافته إلى غيره نحو : عشرتك وعشر زيد ؛ لأننا لم نضف إلى غير التمييز إلا والعدد عند السامع معلوم الجنس فاستغنى عن المفسر .

تحـــدث الـــنحاة عن التوسع فى مختلف الأبواب النحوية خصوصاً فى باب المنصـــوبات وفى إطار هذا التوسع غالباً ما تحل بعض المكونات التركيبية محل مكونـــات أخرى ، والحقيقة أنهم ركزوا فى تقسيمهم للأبواب النحوية على العلامة الإعرابـــية ، ولمـــا وجدوا مفارقات كثيرة فى هذا التقسيم ، اضطروا لتفسير ذلك بالتوســـع غـــير أن هـــذا المعـــنى العـــام يسرى عندهم على المكونات التركيبية والعلامات الإعرابية من ناحية ، وعلى الاتساع فى المعانى من ناحية أخرى .

والتـــبادل بيـــن النصـــب والجر هو فى ظاهره دليل على قرابة وثيقة بين الحالتين الإعرابيتين ، واعتماداً على أمثلة التبادل الكثيرة بينهما ، اعتقد النحويون أن النصـــب كان هو الأصل وأن " الجر " قد تفرع عنه فالنصب كامن فى الجر ، أو أن المجرور لفظاً منصوب محلاً .

ويـــبدو أن العربية اعتماداً على وسائل كثيرة منها وجود حروف المعانى ، التى ترتبط بالحالات الإعرابية المعينة ، والمواقع النحوية المرتبطة أيضاً بالحالات ، وقرائـــن أخرى كثيرة مقامية او حالية ، كانت تتجه إلى القرابة الإعرابية ، ولا تقـــف هذه القرابة عند تعاورهما بعض الأمثلة الفردية المتناثرة ، بل تتجاوز ذلك إلى أبواب نحوية مقننة .

وقـــد علق القرافى على قول ابن عمرون فى شرح " المفصل " بخصوص تعدد الوظيفة النحوية للمكون خلا والاسم الذى يليه ومثل لذلك بـــ " لاسيما " [١٨٢] يجوز فى " ما " فى " لاسيما " وجوه :

أحدهـــا : أن تكـــون موصولة تقديره لا مثل الذى هو زيد وحذفت صدر الصلة كقوله تعالى : ﴿ ***تماماً على الذى أحسن*** ﴾ [١٨٣] .

ثانيهما : أن تكون نكرة موصوفة والجملة الاسمية بعدها صفة لها .

وثالثها : أن تكون زائدة ونصب الاسم بعدها على التمييز .

ورابعهـا : على هذا التقدير أن يكون " زيد " منصوباً على السعة بإسقاط حرف الجر تقديره " لا مثل لزيد " فحذف حرف الجر فانتصب زيد .

خامسـها : أن يخفض " زيد " على إضافة سِيّ له وما زائدة مقحمة بينهما ، كما فى قوله تعالى : ﴿ ***فبما نقضهم ميثاقهم*** ﴾ [١٨٤] ، و ﴿ ***فبما رحمةٍ من الله لنتَ لهم*** ﴾ [١٨٥] .

وسادسـها : أن ينصب مع الموصولة إذا كان بعد المنصوب ما يكون صلة فينصب هو على الظرف كما فى" لاسيما يوماً بدارة جلجل" و "بدارة جلجل" صلة و " يوماً " منصوب على الظرف تقديره " ما استقر بدارة جلجل " .

ووزعت العربية علامة النصب والجر المشتركة بين الحالتين ، إذ قد وافق النصب الجر فى جمع المؤنث السالم الذى ينصب ويجر بالكسرة التى هى علامة الجـر ، فـى المفـرد المنصرف ، ثم وافق الجر النصب فى الاسم الممنوع من الصـرف الـذي ينصب ويجر بالفتحة التى هى علامة النصب فى المفرد أما فى المثـنى والجمـع الذى على حده فلا يدرى معهما أى الاثنين وافق منهما الآخر ، لكـن " سيبويه " مال إلى اعتبار علامة الجر ؛ لأن الجر للاسم لا يجاوزه الرفع والرفع قد ينتقل إلى الفعل ، فكان هذا أغلب وأقوى ، ويشبه هذا ما عليه علامات الإعراب فى الأفعال .

وأيـاً ما كان سير خط العلاقة بين النصب والجر ، فإن الثابت أن تراكيب اللغة العربية تبدى تشابهاً كبيراً ، وقرابة حميمة بين الحالتين .

خاتمة ونتائج

الحقيقة أن الظواهر اللغوية لا تخلق خلقاً ، ولا تتكون طفرةً ، وعلى ذلك فليس من السهل تتبع مراحل حياتها بحيث نعرف كيف نشأت ، ومتى تكونت وعن أي شيء تطورت ؟ بل هي تتكون بصورة تلقائية وفى حقب طويلة ، وعلى مراحل تقتضيها سنة الله فى خلقه من التطور والتدرج نحو الكمال .

إن امتياز العربية بظاهرة الإعراب حقيقة ترسخت لدى علماء العربية منذ القدم فقد أدركوا هذه المزية ، وعرفوا هذه الفضيلة ، ونوهوا بها فى مؤلفاتهم .

إن التفسير الدلالى للجملة ينبع من :

[١] المعنى النحوى الأولى ، وهو الذى يمد الجملة بالمعنى الأساسي فى علاقة الوظائف النحوية بعضها بالبعض الآخر ، ويفسر ما قد يؤدى إليه المنطوق الظاهرى من الالتباس .

[٢] وضع العناصر النحوية فى الموضع الذى تقرره لها البنية الأساسية أى الصور التجريدية للقواعد فى أذهان المتكلمين .

[٣] الصورة المنطوقة للجملة ، أى " بناء الجملة " وهذه بدورها مكونة من الأصوات التى تشكل المفردات بصيغها التى تُخْتار وفقاً لقيود الاختيار بين الحقول الدلالية المعينة والسياق المناسب .

فالوظائف النحوية تختلف فيما بينها فى سياق الكلام ، وعلى أساس هذا الاختلاف فى الوظيفة يختلف التعبير عنها ، فالحركات والحروف وترتيب الكلمات وغيرها من القرائن اللفظية والمعنوية .

والوظيفة هى معنى الشكل الذى يدل عليها ، فلا يتجاوز علم النحو ذلك إلى الربط بين الوظيفة وبين ما يحدثه العامل ، وفهم اللغة ينبنى على الشكل والوظيفة ، فاللغة منظمة من الأجهزة ، وكل جهاز منها يؤدى دوره حسب النظم العرفية للغة ، وأبواب النحو ما هى إلا تعبير عن الوظائف النحوية التي تنتظمها اللغة .

ومن خلال هذا البحث أمكننا رصد النتائج الآتية :

[١] أدى معـــنى المقـــام دوراً فى التحليل النحوى ؛ إذ فى ضوئه يمكن أن نفسر الكثير من اختلاف النحويين فى تحديد المعانى الوظيفية للكلمات .

[٢] حكم النحاة واللغويون والعروضيون بخفة حركة الفتحة واستثقال الكسرة وأباح العروضـــيون اجـــتماع الياء والواو فى قوافى القصيدة الواحدة بالرغم من دلالـــة كـــلٍّ مـــن الفتحة والكسرة على ظاهرتين إعرابيتين متقاربتين فى الاستعمال وهما النصب والجر .

[٣] اســتقامة الشــكل وصحة الصناعة تحددها ضوابط وقيم خلافية عامة بعضها ينتمى إلى الصرف وبعضها ينتمى إلى النحو .

[٤] ارتبطــت القرينة فى الدرس النحوى للوظيفة وقرائن التعليق معنوية ولفظية هـــى الـــتى يجب أن ننظر إليها عند تحديد المعنى الوظيفى أو التحليلى أو بمعنى آخر عند الإعراب .

[٥] ارتبطــت العلاقــة بيــن ظاهرتى النصب والجر وإمكانية تحول إحداهما إلى الأخـــرى بالفعلية والاسمية فارتبطت وظائف النصب بالفعلية كما ارتبطت ظاهرة الجر بالاسمية .

[٦] يحدد العلاقة بين ظاهرتى النصب والجر معايير منها الوظيفة النحوية والمبنى الصرفى والتعريف أو التنكير والعلامة الإعرابية .

[٧] اتجهــت الدراسات النحوية الحديثة إلى استحسان مرونة اللغة ومطواعيتها فى الاســتعمال علـــى حيـــن أنكرت عليها الاتساع فى الوظائف النحوية الذى يتجلى فى ظاهرتى النصب والجر .

[٨] خضـــع تقارب ظاهرتى النصب والجر لعوامل أقلها من فكر النحاة ، وأغلبها ظواهر فى الاستعمال .

[٩] أعانـــت فكرةُ العامل النحوى والتقسيم إلى علامات إعرابية النحاة على رصد العلاقة بين ظاهرتى النصب والجر .

[١٠] خضعت العلاقة بين النصب والجر لظواهر استعمالية منها التوسع فى استعمال حرف الجر والتخفيف واختلاف الأفعال فى درجة التعدى وإمكانية تحويل المركب الفعلى إلى مركب اسمى إضافى .

[١١] كان من نتائج البحث اللغوي التاريخي والمقارن للعربية أن عُدَّت ظاهرة النصب على نزع الخافض ظاهرة تطورية سلكتها التراكيب العربية فى مراحل وصولها إلينا .

[١٢] فى الإضافة لونان من التطور يحدث أولهما بوجود حرف جر بين المضاف والمضاف إليه ، ثم تطور الاستعمال فتخلص التركيب من حرف الجر وبقيت علاقة الجر وعلامته ، والتطور الثانى من المركب الفعلى إلى المركب الاسمى وفيه تحولت العلاقة من النصب إلى الجر ، وتبعاً لهذا اختلفت العلاقة والشكل فأصبح المركب الفعلى اسمياً كما تحولت علاقة الإسناد بين فعل واسم إلى ما هى بين اسم واسم .

[١٣] قدم النحو العربى فكرة العلاقة بين ظاهرتى النصب والجر على أنها من البدائل التركيبية فى استعمال العرب خصوصاً عند سيبويه فى الكتاب وابن الشجرى فى الآمالى والرضى فى شرح الكافية .

[١٤] فى إطار الوحدة التركيبية عُدّت حالة التحول من النصب إلى الجر فى المركب الإضافى نوعاً من التخفف ، كما عدت حالة تقدير التمييز المنصوب بمن من الحالات التى تفرق بين فعل وآخر .

[١٥] ما قاله النحاة فى حروف الخفض ، أنها حروف إضافة تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء ، ليس فى الواقع إلا وسيلة لاطراد القاعدة وتعميمها .

[١٦] تحذف تاء التأنيث من المضاف بسبب التركيب الإضافى عند أمن اللبس .

المصادر والمراجع

[١]د. إبراهـــيم السامرائى : الفعل زمانه وأبنيته ، ص ٨٦ ، مطبعة العانى ، بغداد ، ١٣٨٦ هـــ ، ١٩٦٦م .

[٢]السابق : ص ٨٩ .

[٣]سورة الشورى : ١١ .

[٤]سورة الأعراف : ١٥٤ .

[٥]سورة البقرة : ٩١ .

[٦]سورة هود : ١٠٧ .

[٧]سورة البقرة : ٢٧١ .

[٨]سورة المائدة : ٤ .

[٩]سورة النور : ٤٣ .

[١٠]سورة المائدة : ١٩ .

[١١]سورة مريم : ٩٨ .

[١٢]سورة فاطر : ٣ .

[١٣]سورة النساء : ٤٥ .

[١٤]سورة البقرة : ١٩٥ .

[١٥]سورة مريم : ٢٥ .

[١٦]سورة الحج : ٢٥ .

[١٧]سورة ص : ٣٣ .

[١٨]سورة الزمر : ٣٦ .

[١٩]سورة التين : ٨ .

[٢٠]سورة فصلت : ٤٦ .

[٢١]سورة البقرة : ٧٤ .

[٢٢] سورة الأحقاف : ٣٣ .

[٢٣]سورة يس : ٨١ .

[٢٤] البغدادى : خزانة الأدب ، ٢٣٤/١ ، ١٤٢/٢ ، ط بولاق ١٢٩٩ هـ .

[٢٥] السابق : ١٤٠/٢ ، وابن الأنبارى : الإنصاف ١٢٢ ، ٢٤٠ ، تحقيق محمد محيي الدين ، السعادة ، تحقيق عبد السلام هارون ، لجنة التأليف ، ١٣٨١ هـ ، وابن هشام : مغنى اللبيب ٢٩٥ ، بعناية محمد محيي الدين ، المدنى ١٣٩٠ هـ.

[٢٦] ابن هشام : مغنى اللبيب : ٥٧٠/٢ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

[٢٧]سورة الناس : ٢ ، ٣ .

[٢٨] ابن هشام : المغنى ٥٧٠/٢ .

[٢٩] السابق والصفحة نفسها .

[٣٠]سورة البقرة : ٢٨٣ .

[٣١] ابن هشام : المغنى ٥٧٢/٢ .

[٣٢]سورة الكهف : ١٠٣ .

[٣٣] ابن هشام : المغنى ٥٤٥/٢ .

[٣٤]سورة هود : ٦٨ .

[٣٥]عباس حسن : النحو الوافى ١٧٢/٢ ، القاهرة ١٩٧٥م .

[٣٦] الأشمونى : شرح الأشمونى على الألفية ١٩٧/١ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٩٥٥م .

[٣٧] السهيلى : نتائج الفكر فى النحو ص ٣٥٢ ، تحقيق إبراهيم البنا ، مطبعة الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٥٥م .

[٣٨] المبرد المقتضب ٦٠/٢ ، مطابع الأهرام ، القاهرة ١٣٩٩ هـ .

[٣٩] ابن يعيش : شرح المفصل ٦٣/٧ ، بيروت ، عالم الكتب ، د.ت .

[٤٠] المبرد : المقتضب ٣٣٧/٤ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، ط٢ ، مطابع الأهرام التجارية ، سنة ١٣٩٩ هـ .

[٤١]سورة الفتح : ٢٧ .

[٤٢]المبرد : المقتضب ٣٣٨/٤ – ٣٩ .

[٤٣]السابق ٦٠/٤ – ٦٢ ، فى حاشية المحقق .

[٤٤]الرضى الأستراباذى : شرح الكافية ٢٧٠/٢ ، القاهرة ١٣١٠ هـ .

[٤٥]سورة الفجر : ٢٩ .

[٤٦]د/ إبراهيم السامرائى : الفعل زمانه وأبنيته ص ٨٥ ، بيروت ، مطبعة الرسالة ١٩٨٦م .

[٤٧]محمد الخضرى : فى حاشيته على ألفية ابن مالك ١٧٨/١ ، بيروت ، مطبعة دار إحياء الكتب ، د.ت .

[٤٨]ابن هشام : شذور الذهب ص ٣٥٦ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، د.ت .

[٤٩]الزمخشرى : أساس البلاغة ، ٢٧٢/٢ ، ١٤٦/١ ، ٥٠٩/١ ، ١٩٤/١ .

[٥٠]ابن جنى : الخصائص ١٨/١ ، تحقيق محمد على النجار ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٥٢ – ١٩٥٦ م .

[٥١]ابن هشام : مغنى اللبيب ٥٢٧/٢ ، ٥٢٨ .

[٥٢]د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٧٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م .

[٥٣]د/ عبد المجيد عابدين : محاضرات فى علم اللغة الحديث ص ٥٢ ، الإسكندرية ١٩٨٦م .

[٥٤]إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٧٢ ، ٧٩ ، ط القاهرة ١٩٥١م.

[٥٥]سيبويه : الكتاب ٤٢/١ .

[٥٦]السابق : ٤٣/١ .

[٥٧]سورة البقرة : ٢٦٧ .

[٥٨]الزجاج : إعراب القرآن ١٠٩/١ ، القاهرة ١٩٦٥م .

[٥٩]سورة آل عمران : ٧٣ .

[٦٠]سورة يوسف : ١٧ .

[٦١]سورة البقرة : ٧٦ .

[٦٢]الزجاج : إعراب القرآن ١/١١٣ .

[٦٣]السابق : الصفحة نفسها .

[٦٤]د/ محمـــود عبد السلام شرف الدين : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ص ى ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٨٤م .

[٦٥]د/ محمد حماسة عبد اللطيف : من الأنماط التحويلية فى النحو العربى ص ٣٢ ، الخانجى بالقاهرة ، ط١ ، ١٩٩٠م .

[٦٦]الجـــاحظ : البـــيان والتبيين ١/٧٦ ، ط هارون ط٤ ، القاهرة ، مكتبة الخانجى ، ١٩٧٥م .

[٦٧]ســـيبويه : الكتاب ١/٣٦٩ ، ود/ محمود عبد السلام شرف الدين : جملة الفاعل بين الكم والكيف ١٨٤ ، ١٨٥ ، القاهرة ١٩٨٠م .

[٦٨]الرضى : شرح الكافية ١/١٩٢ ، ١٩٣ ، حيدر أباد ، د.ت .

[٦٩]الســـابق ١/١٩٤ ، ود/ محمـــود عبد السلام شرف الدين : جملة الفاعل بين الكم والكيف ص ١٨٣ .

[٧٠]سورة الانشراح : ١٢٥ .

[٧١]سورة الأنعام : ١٢٥ .

[٧٢]ابن الشجرى : الأمالى ٢/٣٢٤ ، ٣٢٥ ، بيروت ، د.ت .

[٧٣]سورة الإسراء : ٣١ .

[٧٤]عبد القاهر الجرجانى : دلائل الإعجاز ص ٣٧ .

[٧٥]سيبويه : الكتاب ١/٣٠٣ ، ٣٠٩ .

[٧٦]سيبويه : الكتاب ١/٣٠٧ .

[٧٧]السابق : ١/٣٠٥ ، ٣٠٦ .

[٧٨] السابق : ٢٩١/١ .

[٧٩] السابق : ٢٩٩/١ ، ٣٠٥ .

[٨٠] السابق : ٣٠٧/١ ، ٣٠٨ .

[٨١] السابق : ٢٩٧/١ . .

[٨٢]سيبويه : الكتاب ٣٠/١ .

[٨٣] السابق : ٢٩٩/١ ، ٣٠٠ .

[٨٤] الرضى الأستراباذى : شرح الكافية ١٩٧/١ .

[٨٥] السابق : ٣٠٣/١ .

[٨٦]سيبويه : الكتاب ٣٠١/١ .

[٨٧] الرضى الأستراباذى : شرح الكافية ١٩٨/١ .

[٨٨] الرضى : شرح الكافية ٧٠/٢ .

[٨٩]سيبويه : الكتاب ٢٠٦/١ – ٢١١ .

[٩٠] السابق :١١٧/١ .

[٩١] السابق : ٢١٦/١ .

[٩٢] الرضى : شرح الكافية ٢٢٢/١ .

[٩٣]سيبويه : الكتاب ٢٠٥/١ ، ٢٠٦ .

[٩٤] السابق : ٤١٧/١ .

[٩٥] السابق : ٢٠٣/١ ، ٢٥٧/٢ .

[٩٦] السابق :٣٧٠/١ .

[٩٧] السابق : ٣٦٩/١ .

[٩٨]سيبويه : الكتاب ٣٧٢/١ .

[٩٩] الرضى : شرح الكافية ص ١٩ ، ط الهند .

[١٠٠] ابن يعيش : شرح المفصل ٧١/١ – ٧٢ .

[١٠١] الرضى : شرح الكافية ٣٢٩/١ .

[١٠٢] سورة يوسف : ٤٣ .

[١٠٣] ابن الشجرى : الأمالى ٢٠١/١ ، ٢٠٢ .

[١٠٤] سورة فاطر : ٣٢ .

[١٠٥] الصافات : ١١٣ .

[١٠٦] الرضى : شرح الكافية ١٣٤/١ ، ٣٢٩ .

[١٠٧] السابق : ٣٣٠/١ .

[١٠٨] السابق : ٣٣٠/١ .

[١٠٩] السابق : ٣٨٤/١ .

[١١٠] سورة نوح : ٤ .

[١١١] سورة الأنعام : ٣٤ .

[١١٢] الرضى : شرح الكافية ٣٢٣/١ .

[١١٣] سورة الزمر : ٥٣ .

[١١٤] سورة الشورى : ٤٠ .

[١١٥] سورة البقرة : ١٩٥ .

[١١٦] الرضى : شرح الكافية ٣٢٨/١ .

[١١٧] ابن الشجرى : الأمالى ٣٠٠/١ .

[١١٨] سورة المائدة : ٤ .

[١١٩] سورة النور : ٣٠ .

[١٢٠] العكبرى : التبيان فى إعراب القرآن ٩٦٨/١ ، القاهرة د.ت .

[١٢١] سورة نوح : ٤ .

[١٢٢] سورة الزمر : ٥٣ .

[١٢٣] الرضى : شرح الكافية ٣٢٣/١ .

[١٢٤] الســـهيلى : نتائج الفكر فى النحو ، ص ٩٦ ، ٩٧ ، تحقيق د/ محمد البنا ، دار الاعتصام .

[١٢٥] الفارابى : كتاب الحروف ، ص ٨٧ – ٨٨ ، تحقيق محسن مهدى ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٧٠م .

[١٢٦] د/ عبد السلام المسدى : التفكير اللسانى فى الحضارة العربية ، ص ٣٣٦ ، الدار العربية للكتاب ، ط٢ ، ١٩٨٦م .

[١٢٧] القزويـــنى : الإيضاح فى علوم البلاغة ص ٤١٧ ، ط٤ ، دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٧٥م .

[١٢٨] الشـــيخ مصطفى الغلايينى : جامع الدروس العربية ١١٠/٣ ، صيدا ، بيروت ، المطبعة العصرية ، ١٩٥٩م .

[١٢٩] ابن الأنبارى : أسرار البلاغة ص ٢١٥ ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، دمشق ، مطبعة الترقى ١٩٥٧م .

[١٣٠] السابق : الصفحة نفسها .

[١٣١] ابن الخشاب : المرتجل ، تحقيق على حيدر ، ص ٣١٧ ، دمشق ، دار الحكمة ، ١٩٧٢م .

[١٣٢] السابق والصفحة نفسها .

[١٣٣] البغدادى : الخزانة ، ٣٩٠/٤ – ٣٩٥ ، القاهرة ، ١٢٩٩ هـ .

[١٣٤] حاشية الدسوقى : ١٤٥/١ ، القاهرة ١٣٥٨ هـ .

[١٣٥] سورة آل عمران : ١٨ .

[١٣٦] ابن قتيبة : تأويل مشكل غريب القرآن ص ١٤ ، تحقيق : السيد أحمد صقر ط٢ ، القاهرة ١٩٧٣م .

[١٣٧] يـــاقوت الحمـــوى : معجم الأدباء ١٧٧/١٣ ، نشر مرجليوث ، دار المستشرق ، بيروت ، د.ت .

[١٣٨] سورة الأنعام : ٨٣ ، و سورة يوسف : ٧٦ .

[١٣٩]ابن خالويه : الحجة فى القراءات السبع ص ١٤٤ ، ت د/ عبد العال مكرم ، ط٢ ، بـــيروت ١٩٧٧م ، ولأبى زرعة عبد الرحمن بن زنجلة : حجة القراءات ص ٢٥٨ ، تحقيق سعيد الأفغانى ، ط١ ، ١٩٧٤م .

[١٤٠]ابـــن مجـــاهد : السبعة ، ص ٢٦١ ، تحقيق د/ شوقى ضيف ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

[١٤١]سورة هود : ٤٠ .

[١٤٢]سورة المؤمنون : ٢٧ .

[١٤٣]العكبرى : إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى القرآن ٢/ ٣٨ ، القاهرة ١٩٧٠م .

[١٤٤]البـــناء الدمـــياطى : إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص ٢٥٦ ، القاهرة ١٣٥٩ هـــ .

[١٤٥]ابن خالويه : الحجة ص ١٨٦ ، ولأبى زرعة : حجة القراءات ص ٣٩ .

[١٤٦]سورة إبراهيم : ٣٤ .

[١٤٧]البـــنا الدمياطى : الاتحاف ص ٢٧٢ ، ابن خالويه : مختصر فى شواذ القرآن ، ص ٦٨ ، ط الرحمانية ، القاهرة ١٩٣٤ م .

[١٤٨]السابق : ص ٢٧٢ ، وسليمان الجمل : الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين ، عيسى الحلبى ، د.ت .

[١٤٩] Nesfield, English grammar : past and present, P.16, Macmilian and co. 1931 .

[١٥٠]د/ إبراهـــيم موسى : الأساس فى اللغة العربية الحديثة ، ص ٤٠ ، طبع النهضة المصرية بالقاهرة ، سنة ١٩٥٨م .

[١٥١]سورة التوبة : ٥ .

[١٥٢]سورة البقرة : ٢ .

[١٥٣]سورة يونس : ٣ .

[١٥٤]سورة يونس : ٣٤ .

[١٧٤] الـــزجاجي : الجمـــل فــــى النحو ص ٨٨ وما يليها ، تحقيق على توفيق الحمد ، الأردن ، ط٢ ١٩٨٥م .

[١٧٥] د/ أحمد عبد الستار الجوارى : نحو التيسير .. دراسة ونقد منهجى ص ٩٨ .

[١٧٦] سورة التوبة : ٥ .

[١٧٧] سورة سبأ : ٣٣ .

[١٧٨] السيوطى : المطالع السعيدة ص ٣٦٦ .

[١٧٩] السابق : ص ٣٦٦ .

[١٨٠] سورة مريم : ٦ .

[١٨١] سورة القمر : ١٢ .

[١٨٢] القرافى : الاستغناء فى الاستثناء ص ٤٩ ، ٥٠ ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٩٥١م .

[١٨٣] سورة الأنعام : ١٥٤ .

[١٨٤] سورة النساء : ١٥٥ .

[١٨٥] سورة آل عمران : ١٥٩ .

[١٥٥]سورة يونس : ٣٥ .

[١٥٦]سورة التوبة : ٩١ .

[١٥٧]سورة سبأ : ٣٣ .

[١٥٨]سورة الروم : ٣ .

[١٥٩]شرح الأشمونى على ألفية بن مالك : ٢/٢٣٧ .

[١٦٠]حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/٢٣٧ .

[١٦١]د/ فـؤاد البهى السيد : أسس وقواعد الكتابة السهلة ص ١٢٨ ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج٢٨ ، ١٩٧١م .

[١٦٢]ابن جنى : الخصائص ١/٨٦ .

[١٦٣]د/ تمـــام حسان : الأصول دراسة إبِسْتِمولوجية ص ٢٢٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٢م .

[١٦٤]د. تمام حسان : الأصول ، ص ٢٢٩ .

[١٦٥]د/ أحمـــد عـــبد الستار الجوارى : نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجى ص ٨٣ ، مطبعة المجمع العلمى العراقى بالعراق ، العراق ، ١٩٨٤م .

[١٦٦]سيبويه : الكتاب ٢/١٤٤ .

[١٦٧]سورة البقرة : ١٩ .

[١٦٨]سورة الإسراء : ٣١ .

[١٦٩]ديوان حاتم : ١١٩ .

[١٧٠]ابن هشام : مغنى اللبيب ٢/٣٣٥ .

[١٧١]شـــرح الأشـــمونى على حاشية الصبان ٢/٢٢٢ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

[١٧٢] شرح الأشمونى على حاشية الصبان ص ٨٥ وما يليها .

[١٧٣]سورة الأنعام : ٩٦ .

الفهرست